الأمم المتحدة A/56/PV.35

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٣٥**
الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٤٩ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

السيد نغوين ثانه تشاو (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أتكلم عن هذا الموضوع الهام في جدول الأعمال. ما فتئت مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن والحاجة الملحة إلى توسيع عضويته تُناقش في الجمعية العامة وفي الفريق العامل الذي أنشئ لهذا الغرض بصورة مستمرة أثناء السنوات الثماني الماضية. والتوصل إلى نتيجة مقبولة لا يزال بعيدا عن متناول أيدينا. هذه لحظة حاسمة بالنسبة للفريق العامل: إما أن نتخلى عن المهمة أو ننتقل بالفريق العامل إلى مرحلة جديدة – مرحلة مفاوضات حقيقية وأمينة بغية التوصل إلى حل يتفق عليه جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أشيد برئيس الجمعية العامة السابق السيد هاري هولكيري، لتفانيه في عمل الفريق العامل ولمبادرته إلى الكتابة لأقرانه والسعي للحصول على آرائهم ومساعدتهم ليتمكن من إحراز مزيد من التقدم في هذه الممارسة. ونهنئ أيضا نائبي رئيس الفريق العامل – السفير جون دي سارام، ممثل سري لانكا، والسفير ثورشتين إنغولفسن، ممثل آيسلندا، على صبرهما وجهودهما الشاقة في توجيه مناقشات الفريق العامل أثناء الدورة السابقة.

لقد وافق رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية على تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن. ومنذ انعقاد الألفية، ظهر زخم جديد، وينبغي أن نعمل بجد أكبر للاضطلاع بالولاية التي وردت في إعلان الألفية.

ويجب ألا تفشل الأمم المتحدة في هذه المهمة الهامة، وإلا فإن مصداقية المنظمة ككل ستتعرض لخطر كبير. ولذلك يؤيد وفد بلدي بقوة الرأي المتمثل في أنه ينبغي أن تبذل جميع البلدان جهودا أقوى – خاصة الأعضاء الخمسة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-61152 (A)
0161152

الدائمون في مجلس الأمن – للمضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن.

إننا نقف الآن على مفترق طرق في ممارستنا لتحقيق إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه ليصبح عمله أكثر شفافية وديمقراطية ويتسم بقدر أكبر من المساءلة والتمثيل في عضويته. ومن الواضح أن جميع البلدان الأعضاء تجمع بصورة عامة على ضرورة إصلاح أساليب عمل المجلس وتوسيع عضويته. ويوجد اتفاق ملموس أيضا على مبادئ ومعايير تجديد أساليب عمل المجلس، كما انعكست صوابا في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

إلا أنه توجد خلافات واضحة في الرأي بين البلدان الأعضاء تتعلق بتوسيع العضوية الدائمة وأساليب معالجة أنماط اتخاذ القرار، خاصة حق النقض. العملية كلها معقدة جدا في الحقيقة وتشكل تحديا. وما من شك في أن الهدف العام هو جعل المجلس أكثر اتساقا مع حقائق عصرنا الاقتصادية والسياسية وجعله أفضل استعدادا لمعالجة تحديات القرن الحادي والعشرين. فالزيادة الكبيرة جدا في عدد أعضاء الأمم المتحدة بعد زوال عصر الاستعمار أدت إلى المناداة بإصلاح عدم التوازن الخطير في عضوية المجلس.

ولن يكون إصلاح مجلس الأمن دائما ومثمرا إلا إذا كان انعكاسا كليا لمبادئ مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل والمساءلة، وإذا اتسمت أساليب عمله وإجراءاته، بما في ذلك عملية اتخاذ القرار فيه، بالديمقراطية والشفافية. وتتوقف الشرعية الحقيقية لقرارات المجلس إلى حد كبير على مدى مساءلته أمام أعضاء الأمم المتحدة.

وموقف فييت نام من هذه المسألة واضح. فقد عبرت عنه في شتى المناسبات، في هذا المحفل وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وأود أن أكرر القول إن فييت نام تؤيد بقوة زيادة عدد فئتي أعضاء مجلس الأمن، الدائمة وغير الدائمة.

بالنسبة للأعضاء الدائمين الجدد، تتفق فييت نام مع الرأي المتمثل في أن البلدان النامية يجب أن تمثل على نحو مناسب في المجلس، مع الأخذ في الحسبان أن معظم المسائل الواقعة تحت سلطة المجلس اليوم إما تتعلق ببلدان نامية أو أن للبلدان النامية مصلحة حيوية فيها. ويجب أن يكون للبلدان النامية من المناطق الثلاث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ممثلوها الدائمون في مجلس الأمن الموسع. من جهة أخرى، من المنطقي أن تخصص المقاعد الدائمة الجديدة للبلدان الصناعية المستعدة لتحمل قدر أكبر من الالتزامات تجاه عمل الأمم المتحدة. وتدعم فييت نام طموحات بلدان مثل الهند واليابان وألمانيا في الحصول على مقاعد دائمة في المجلس.

ونظرا لوجود عدد كبير من البلدان التي قد تكون مؤهلة لأن تصبح أعضاء دائمين جددا في مجلس الأمن، فإن فييت نام على استعداد لدعم الاقتراح بوضع ترتيبات للتناوب على شغل المقاعد التي من شأنها أن تتيح لعدد أكبر من البلدان الحصول على مقعد في المجلس.

ولن تكون أية صيغة للإصلاح مرضية إذا ترك حق النقض على حاله. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يكرر القول إن حق النقض، في انتظار إلغائه نهائيا، ينبغي ألا يستخدم إلا بتحفظ شديد جدا وفي المسائل التي تندرج في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، تتفق فييت نام مع الرأي المتمثل في أن أعضاء المجلس الدائمين الجدد ينبغي أن يتمتعوا بهذا الامتياز وفقا لمبدأ تساوي الدول في السيادة. وسيساعد هذا أيضا في إصلاح عدم توازن القوة المتأصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية داخل المجلس.

وبإدخال إصلاحات تتمشى مع هذه الخطوط، نحن واثقون أن الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، ستتمكن من زيادة مساهماتها الإيجابية في تحقيق الطموحات التي تتشاطرها البشرية في تحقيق السلم والاستقلال والعدالة والازدهار.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشكر السيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين والرئيس السابق للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، وأن أشكر نائبيه، السفير إنغولفسن والسفير دى سارام، على جهودهم النشطة في الإعداد لعمل الفريق العامل وتسيير عمله بسلاسة. ونعتقد أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية سيحقق، بتوجيه السيد هان، مزيدا من النتائج الإيجابية.

لدى اختتام اجتماعات الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، أشار السيد هولكيري إلى وجود

> ”تسليم مشترك بضرورة أن يعبر المجلس عن حقائق القرن الحادي والعشرين حتى يخدم مصالح السلام والأمن على نحو أفضل“ (A/55/PV.112، الصفحة ٣).

ويعكس هذا في الحقيقة الرأي العام للدول الأعضاء تجاه إصلاح مجلس الأمن. فعلى مدى أكثر من خمسين عاما خلت منذ إنشاء الأمم المتحدة، حدثت تغييرات كبيرة على المسرح الدولي وفي الأمم المتحدة نفسها. ونحن نرى أن مجلس الأمن بحاجة لإصلاحات مناسبة وضرورية ليكيف نفسه مع هذه التغييرات ومع احتياجات عصرنا ولينهض بفعالية أكبر بمسؤولياته تجاه صون السلم والأمن الدوليين وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وأكبر تغيير ملحوظ في هذه المنظمة منذ إنشائها قبل ما يزيد على نصف قرن تقريبا هو زيادة عدد أعضائها من ٥١ عضوا عند إنشائها إلى ١٨٩ عضوا حاليا، معظمهم من البلدان النامية، مما يجعل الأمم المتحدة حقا المنظمة الحكومية الدولية الأكثر تمثيلا في العالم. ولذلك، فإن الأولوية الرئيسية في إصلاح مجلس الأمن هي تصحيح الخلل في تكوينه وزيادة تمثيل البلدان النامية فيه، وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، لكي يعكس تكوين المجلس واقع عضوية الأمم المتحدة الحالي. ولا يمكن أن تكون للإصلاح أهمية عملية وأن يتمشى مع الطموحات والاهتمامات المشتركة لجميع الدول الأعضاء إلا بهذه الطريقة وحدها.

وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، اعتمد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية إعلان الألفية، الذي أعرب فيه، من بين جملة أمور، عن عقد رؤساء دولنا وحكوماتنا العزم على:

> ”تكثيف جهودهم لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“ (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠).

ويمثل هذا التزاما رسميا من قادة جميع الدول الأعضاء بإصلاح مجلس الأمن. ولتنفيذ هذا الالتزام، أجرى الفريق العامل المفتوح باب العضوية سلسلة مناقشات حول إصلاح مجلس الأمن، شاركت فيها الدول الأعضاء على نحو فاعل. وعلى مدى السنة الماضية، لم يحرز الفريق العامل المفتوح باب العضوية أي تقدم ملحوظ في أي مجال باستثناء أساليب عمل المجلس. ويثبت هذا مرة أخرى أن إصلاح مجلس الأمن يمس مصالح جميع البلدان، ولذلك، توجد آراء ومواقف وشواغل متعارضة عندما يتعلق الأمر بمسائل مهمة ومبدئية. ولتنفيذ إرادة قادة الدول الأعضاء، ينبغي إجراء مناقشات وتبادل آراء كاملة ومدروسة ومتعمقة بين الدول الأعضاء

سعيا لإيجاد حلول على أساس توافق الآراء. ولا يمكننا مجرد أن نفرض جدولا زمنيا محددا.

ويؤيد الوفد الصيني استمرار المناقشات المتعمقة حول الإصلاح في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. حاليا، جميع الأعضاء تقريبا مهتمون اهتماما جديا بالطريقة التي تمكن الفريق العامل المفتوح باب العضوية من إحراز تقدم أكبر. وقد أحطنا علما بإشارة رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، التي وردت في ملاحظاته في الجلسة الختامية، وجاء فيها أن بلدانا عديدة تعتقد أنه ''ربما يكون الوقت قد حان للنظر في سبل أخرى قد تؤدي إلى دفع هذه العملية قدما'' (A/55/PV.112، الصفحة ٣). ونشعر أن ملاحظاته عامل إلهام للجهود التي نبذلها لتحديد أولويات وأساليب عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية في المستقبل، ولذلك فإنها تستحق اهتمامنا. وسيواصل الوفد الصيني تقديم الدعم والمشاركة بفعالية في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية وسيضم جهوده إلى جهود جميع الأعضاء الآخرين لتيسير عملية الإصلاح.

السيد نافاريت (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): تمثل جلسة اليوم والمناقشة التي دارت في الأيام الأخيرة بداية عام جديد من النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بإصلاح مجلس الأمن، وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الأيام الأخيرة من الدورة الخامسة والخمسين، عندما أحاطت علما بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية لذلك العام.

أثناء نظرنا في هذه المسألة، أحرز الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي أنشئ بموجب القرار ٤٨/٢٦، تقدما نحو الهدف الذي أنشئ من أجله، ألا وهو: وضع تصميم لمجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية قادر على التصدي بنجاح لتحديات القرن الجديد. وهذه مهمة تلتزم المكسيك بها التزاما عميقا.

كان واضحا أثناء مداولات الفريق العامل أن إصلاح مجلس الأمن مهمة ليست سهلة. فالهدف طموح: إصلاح عميق لهيكل وأساليب عمل جهاز تؤثر قراراته على جميع الدول الأعضاء. والحساسية السياسية لهذه المسائل تحول دون تحقيق التقدم بسرعة أو إحداث تغيير مذهل. ولكننا بالمثابرة والتفاني نجحنا في جعل المجتمع الدولي يعي الحاجة للإصلاح، وحددنا المسائل الرئيسية التي يجب حلها.

إصلاح مجلس الأمن مجموعة إجراءات غير قابلة للتجزئة، لا يمكن تناول عناصرها على نحو مجزأ. ولا يمكن اتخاذ قرار بشأنها واحدا تلو الآخر أو خطوة خطوة: يجب أن يعتمد الفريق العامل مجموعة إجراءات متكاملة باتفاق عام، يتمشى مع القرار ٤٨/٢٦، الذي استهل هذه الممارسة. ويجب أن تشتمل مجموعة الإجراءات، على الأقل، على العناصر التالية: زيادة معقولة في عدد أعضاء مجلس الأمن على أساس تساوي الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل؛ وقواعد تتعلق بامتياز حق النقض؛ وإحداث تغييرات كبيرة في أساليب عمل المجلس بغية تحسين الشفافية والانفتاح.

وتتعلق المجالات التي أحرز فيها أكبر قدر من التقدم بأساليب عمل المجلس: أي ما يسمى بمسائل المجموعة الثانية. ويجب أن نسلم بأن مداولات الفريق العامل حول هذه المسائل أثرت على أعضاء مجلس الأمن فاتخذوا إجراءات لتعزيز انفتاح وشفافية عمله. ونرحب بما أظهروه من إرادة حسنة بالنسبة لتنفيذ بعض التوصيات. ونحث أعضاء المجلس على الاستمرار في هذا الخط وعلى إيجاد طرق لتوفير أساس قانوني للجوانب المبتكرة للممارسة الحالية بإدماجها في النظام الداخلي المؤقت للمجلس أو في وثائق ملزمة أخرى.

يجب أن تصبح الشفافية والانفتاح دعامتين رئيسيتين لعمل المجلس، الذي أناط به أعضاء الجمعية العامة مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. فالشفافية تولد الثقة؛ والانفتاح يمكِّن من مشاركة أكبر من قبل الجميع: ويجب ألا ننسى أن المجلس لا يتمتع بسلطة خاصة به وإنما يعمل نيابة عن الجمعية العامة.

في إعلان الألفية دعا رؤساء دولنا أو حكوماتنا إلى مضاعفة الجهود لتحقيق الهدف الذي حددناه: إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه. بهذه الروح، يجب أن نواصل العمل بصبر ومثابرة في إطار الفريق العامل الذي أنشأته الجمعية العامة للتغلب على العقبات دون تحديد آجال نهائية أو تسرع لا مبرر له. ولا يجوز أن نقلل من صعوبة المهمة المعروضة علينا. والإصلاح الشامل الذي يعتمد باتفاق عام هو وحده الذي سيتمتع بشرعية سياسية وصلاحية قانونية.

وتعرب المكسيك مرة أخرى عن التزامها القوي بمواصلة بذل جهود حماسية متفانية لتحقيق الأهداف الرئيسية للفريق العامل.

السيد ستانتشيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): بعد ثماني سنوات من تشكيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، يظل تكيّف هذا الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين مع متطلبات وتحديات القرن الحادي والعشرين في مقدمة المسائل المعروضة على الجمعية العامة. والتقدم الذي أحرز حتى الآن غير متساو، وفي حين أننا سعيدون بما تحقق في إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، يتعين علينا أن نسلم بأن مناقشة المسائل الحاسمة التي أنيطت بالفريق العامل – التمثيل العادل في المجلس وزيادة عدد أعضائه – يبدو أنها وصلت إلى طريق مسدود.

ولئن كان من المسلَّم به على نطاق واسع بأن الأمم المتحدة حتى تتمكن من التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية، فإنها تحتاج إلى مجلس أمن مصلح تنعكس فيه التغيرات العميقة التي حدثت على المسرح الجغرافي – السياسي في العقود الأخيرة، فإن الاتفاق على أساليب عملية لتحقيق هذا الهدف ما زال بعيد المنال. والفشل في إحراز تقدم ملموس في مجالات الإصلاح الرئيسية، على الرغم من عدة سنين من المناقشة، أدى دون شك إلى الإحباط. صحيح أن المسائل المطروحة لها طابع معقد وحساس، هذا يجعل مهمة التوصل إلى اتفاق عام تحديا هائلا. وما ينطوي عليه وصول عملية إصلاح مجلس الأمن إلى نهاية ناجحة من أهمية لمستقبل المنظمة وقدرتها على التصدي على نحو أفضل لتحديات السلم والأمن الدوليين إنما تتطلب أن تعمل جميع الأطراف المشاركة في المناقشات بروح الوفاق وأن تظهر المرونة اللازمة ليتسنى لنا تحقيق تقدم في عملنا.

أود أن أغتنم هذه المناسبة لأشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، السيد هاري هولكيري، على الجهود الدؤوبة التي بذلها لإيجاد أرضية مشتركة بين الآراء والاقتراحات المتباينة والانتقال بالعملية من مرحلة المناقشة إلى مرحلة التفاوض. ونعرب عن تقديرنا أيضا لنائبي رئيس الفريق العامل.

النقاش في الجمعية العامة حول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن يتيح لنا أن نفهم على نحو أفضل طبيعة التحديات التي تنتظرنا. ومع أن موقف بلدي من مختلف جوانب إصلاح مجلس الأمن عرض في هذا المحفل في مناسبات عديدة، فإننا نشعر أن من المهم أن نبرز مرة أخرى فحوى موقفنا. ترى بولندا أن إصلاح مجلس الأمن عنصر رئيسي من عناصر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة وعنصر

لا غنى عنه في الجهود المبذولة لزيادة فعالية المنظمة لمعالجة التحديات المعقدة للألفية الجديدة.

وينبغي التسليم بحقائق عالمنا المتغيرة في اتفاق يتيح إحداث زيادة في فئتي العضوية في آن واحد. والزيادة في فئة العضوية الدائمة ينبغي أن تشمل البلدان المتقدمة النمو التي أظهرت قدرتها على القيام بهذا الدور واستعدادها للقيام به، مثلما ينبغي أن تأخذ في الحسبان الطموحات المشروعة للبلدان النامية. ونعتقد أن زيادة خمسة أعضاء دائمين في مجلس الأمن، عضوين منهم من البلدان الصناعية وثلاثة من البلدان النامية، ستكون حلا مثاليا. وبينما ينبغي أن تترك الحرية لكل مجموعة إقليمية لتحدد طريقة اختيار ممثلها في فئة العضوية هذه، فإن قرارها في هذا الصدد ينبغي أن يخضع لموافقة الجمعية العامة.

وفي نفس الوقت، ينبغي توسيع فئة العضوية غير الدائمة لتأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لجميع المجموعات الإقليمية. وينبغي أن يخصص لمجموعة دول أوروبا الشرقية مقعد إضافي من مقاعد الأعضاء غير الدائمين في المجلس. ومن شأن هذه الزيادة أن تعبر عن الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء مجموعتنا الإقليمية في السنوات الأخيرة والطبيعة الشاملة للإصلاح، الذي يشمل في نطاقه جميع التجمعات الإقليمية.

ويلزم أيضا إيجاد حل بالنسبة لعملية صنع القرار، لا سيما مسألة حق النقض. إننا ندرك حساسية هذه المسألة والصعوبات التي تنتظرنا في البحث عن حل مقبول على نطاق واسع. ولا بد من إيجاد توازن بين الحاجة إلى المحافظة على التساوي في الحقوق داخل فئة العضوية الدائمة والحاجة إلى زيادة كفاءة مجلس الأمن بوصفها أحد الأهداف الرئيسية لإصلاحه.

وينبغي أن يعالج الإصلاح الشامل لمجلس الأمن أيضا مسألة الاستعراض الدوري للمجلس الموسع. وإدخال آلية تمكن من تقييم القرارات المتخذة أثناء عملية الإصلاح الحالية من شأنها أن تطمئن الدول الأعضاء المشاركة في العملية وأن تؤدي بالتالي إلى اتفاق في وقت مبكر.

نرحب بما تحقق من تقدم حتى الآن في إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. فالعمل الذي قام به الفريق العامل المفتوح باب العضوية أثناء السنوات الأخيرة أدى فعلا إلى نتائج عملية وملموسة، ونحن واثقون من أن الدورة الحالية ستحقق قدرا أكبر من التقدم. إلا أن التقدم الذي أحرز في مجموعة المسائل هذه يجعلنا جميعا أكثر وعيا بضرورة بذل كل جهد لتحقيق تقدم مماثل في جميع جوانب الإصلاح، كما يطلب القرار ٤٨/٢٦ لعام ١٩٩٣. وبوسعي أن أؤكد للرئيس هان أن بلدي لن يدخر جهدا لمساعدته في الجهود التي يبذلها لتحقيق هذا الهدف.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أصبحت المناقشة حول إصلاح مجلس الأمن ممارسة سنوية، توجت في العام الماضي بمناقشة في قمة الألفية، أشار فيها العديد من قادة العالم في بياناتهم إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن. وفي إعلان الألفية، عقد رؤساء الدول والحكومات العزم على ''تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه'' (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠). وشدد الرئيس أوليسيغين أوباسانجو، في مساهمته في المناقشة التي دارت في قمة الألفية، على الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، خاصة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وإضفاء الصبغة الديمقراطية عليه، التي يرى أنها ''مهمة لم يعد بالإمكان تأجيلها'' (A/55/PV.7، ص ١٧) لكي تتمكن الأمم المتحدة من الصمود أمام التحديات في المستقبل.

لقد تغير عالمنا تغيرا مذهلا في السنوات الخمس والخمسين الماضية. ومن المرجح أن يتغير أكثر في السنوات القادمة. لذلك يكون من السذاجة الاعتقاد بأن المجلس، الذي أنشئ في عام ١٩٤٥ كانعكاس للمصالح الجغرافية – السياسية أو الجغرافية – الاستراتيجية أو لاعتبارات الدول المتحالفة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، يظل بتكوينه وممارساته الحالية ملائما لتلبية احتياجات واهتمامات عصرنا. ومن المؤكد أن تكوين مجلس الأمن الحالي يميل لخدمة مجموعة معينة. فلا يمكن القول إن المجلس بتكوينه الحالي يمثل عالما مصغرا للأعضاء الـ ١٨٩ في منظمتنا.

ويعتقد وفدي بأن الأمم المتحدة لم يكن من مقاصدها أبدا أن تطالب أعضاءها بتحقيق الديمقراطية والتغيير بينما لا تحرز تقدما يذكر أو لا تحرز أي تقدم في إضفاء الطابع الديمقراطي على أجهزتها هي، مثل مجلس الأمن. ونعتقد أن الأمم المتحدة لن تتعزز إذا اقتصر تركيز الإصلاح على تناسب المردود مع التكاليف وعلى الكفاءة والتنسيق الأفضل. وفي الحقيقة لن يكون إصلاح الأمم المتحدة كاملا دون معالجة المسائل المتصلة بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وأساليب عمله. ولذلك ينبغي أن يشمل الاتجاه العام للإصلاح زيادة عدد أعضاء المجلس وتحسين أساليب عمله وإصلاح عملية صنع القرار فيه.

من المؤسف أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة به لم يحرز، بعد أكثر من ثماني سنوات من المداولات، أي تقدم يذكر. وعملية صنع القرار في الفريق العامل المفتوح باب العضوية محكومة ''بالتوصل إلى اتفاق عام'' عملا بالفقرة التاسعة من ديباجة القرار ٤٨/٢٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ونظرا لعدم وجود تعريف أو معنى دقيق للمصطلح ''اتفاق عام''، فسرت بعض الوفود هذا المصطلح بأنه يعني ''توافقا في الآراء''. إلا أن الأمين العام، في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قال، في جملة أمور،

> ''إن توافق الآراء مرغوب فيه للغاية، ولكنه يجب أن لا يكون رهينة الإجماع التام على كل فقرة فرعية بين الدول الأعضاء الـ ١٨٩. والأقلية، وغالبا ما تكون أقلية ضئيلة، يجب ألا تحتبس موافقتها دون سبب معقول ... ولم يعد في وسعنا أن نعمل على الدوام على أساس القاسم المشترك الأدنى والأبطأ''. (المحضر A/55/PV.10، الصفحة ٢)

ويتفق وفدي مع بيان الأمين العام هذا. وقد آن الأوان ليعود الفريق العامل إلى عملية صنع القرار فيه في ضوء هذا البيان. فلا يجوز لعدد قليل من الدول أن يبقي الفريق العامل رهينة باسم الاتفاق العام أو توافق الآراء. ونعتقد أن النهج العملي الأكثر معقولية هو أن تقوم الجمعية العامة، في ضوء بيان الأمين العام، بتطبيق القرار ٥٣/٣٠، المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، على عملية صنع القرار في الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

على الرغم من عدم إحراز تقدم كما هو واضح، لا سيما بالنسبة لمسائل المجموعة الأولى، سجل الفريق العامل المفتوح باب العضوية اتفاقا مؤقتا حول بعض مسائل المجموعة الثانية. ومن بين المجالات التي تم التوصل إلى اتفاق مؤقت بشأنها قدر أكبر من الشفافية في المشاورات غير الرسمية، ومزيد من مشاركة البلدان المساهمة بقوات، ومزيد من اجتماعات المجلس الرسمية المفتوحة، ومزيد من التقارير المضمونية التي يقدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وقيام رئيس المجلس بتقديم إحاطات إعلامية أسرع وأكثر تفصيلا عن أنشطة المجلس أثناء فترة ولايته.

نلاحظ أن مجلس الأمن ينفذ بالفعل بعض الاقتراحات في هذه المجالات. ونرحب بزيادة التفاعل بين

الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمجلس. وينبغي أن يستمر هذا الاتجاه.

بالنسبة لمسألة زيادة عدد أعضاء المجلس الهامة، ترغب نيجيريا في أن تذكِّر بموقفها السابق. نعتقد أن المجلس ينبغي أن يعبر، بقدر أكبر، عن حقائق عالمنا المعاصر. ولذلك، ينبغي جعله أكثر تمثيلا لعضوية الأمم المتحدة الحالية. وينبغي أن تتم زيادة عدد أعضاء فئتي المجلس الدائمة وغير الدائمة، وأن تأخذ في الحسبان مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان أيضا معايير أخرى، مثل ما إذا كانت الدول عنصرا فاعلا في طور الظهور على الصعيد الإقليمي أو مركزا لقوة اقتصادية.

وفي هذا الصدد، تؤيد نيجيريا دون تحفظ موقف منظمة الوحدة الأفريقية، الذي يدعو إلى تخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا في مجلس الأمن بعد زيادة عضويته. وتشكل أفريقيا مجتمعة، بدولها الأعضاء الـ ٥٣، ثلث عضوية الأمم المتحدة برمتها تقريبا. ولذلك، نعتقد أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية بالسعي للحصول على مقعدين دائمين في مجلس الأمن بعد إصلاحه وزيادة عدد أعضائه لا يمكن تجاهله.

ويعتقد وفدي أن جوهر الإصلاح هو تعزيز فعالية وكفاءة المجلس. وفي هذا الصدد لن تقلل زيادة عدد أعضاء المجلس إلى ٢٦ من فعاليته. وينبغي أن يكون مصير الأعضاء الدائمين الجدد كلا لا يتجزأ لإحباط ما يسمى بالحل السريع: لا يجوز أن تصبح أية دولة بمفردها عضوا دائما إلى أن تنتخب الجمعية العامة بقية الأعضاء الدائمين الجدد.

وبالنسبة لمسألة حق النقض ذات الصلة، بوصفها أداة تصويت في مجلس الأمن، تؤيد نيجيريا تقليص استخدامه من قبل أعضاء المجلس الدائمين. بل إننا سندعم إلغاءه إذا كان هذا هو ما يجمع عليه المجتمع الدولي. ولكن، إذا تم الإبقاء على حق النقض بشكله الحالي، فإن وفدي يرى أنه ينبغي منح حق النقض لأعضاء المجلس الدائمين الجدد. وحرمان الأعضاء الدائمين الجدد من حق النقض في مجلس الأمن بعد زيادة عضويته لن يكون تمييزا فحسب، بل سينشئ فئتين مختلفتين من العضوية الدائمة.

وليتسنى إحباط أية إساءة استخدام لممارسة حق النقض – إذا كان سيتم الإبقاء على حق النقض – قد يكون ضروريا أن تعتمد الجمعية العامة قرارا تذكِّر فيه الأعضاء الدائمين بأنهم يتصرفون نيابة عن الأمم المتحدة بأسرها، وبالتالي، ينبغي ألا يمارسوا حق النقض إلا عندما ينظرون في مسألة ذات أهمية حيوية، وأن يأخذوا في الحسبان مصالح الأمم المتحدة؛ وينبغي أيضا أن يذكروا، كتابة، في كل حالة، الأسس التي رأوا طبقا لها أن شروط استعمال حق النقض متوفرة. وتعتقد نيجيريا أن حق النقض لا يجوز أن يستخدم لتحقيق مصالح أنانية أو ضيقة.

يوجد اتفاق عام حول الحاجة إلى نهج متماسك ومنسق لجعل مجلس الأمن أكثر كفاءة وقدرة على معالجة التحديات العالمية. وتأتي التحديات العالمية على أشكال مختلفة، وبالتالي فإنها بحاجة لردود مختلفة. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا يقتصر الأمر على أن قراراته وإجراءاته يجب أن تحظى بالشرعية، بل يجب أيضا أن ينظر إليها الفاعلون الآخرون في النظام الدولي على أنها شفافة وديمقراطية وجيدة التوقيت. ومن هذا المنطلق أصبح إصلاح المجلس حتميا. ونحث جميع الدول الأعضاء على إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الإصلاح المستصوب للمجلس على نحو جيد التوقيت.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): أصبح الحديث عن إصلاح مجلس الأمن ممارسة سنوية تتكرر برتابة. ولكن بدلا من أن نكرر ببساطة التعبير عن موقفنا من إجراءات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وجدنا على مدى السنين أن من الأجدى التركيز على التغييرات التي يستطيع وينبغي أن ينفذها مجلس الأمن ريثما يتم التوصل إلى الاتفاق حول إصلاحه الشامل.

لذلك، سأركز في ملاحظاتي على جوانب أساليب عمل مجلس الأمن – وهو ما نسميه في المحادثات الخاصة بإصلاح مجلس الأمن بمسائل المجموعة الثانية – وهي مجموعة نشعر أنها يجب تحسينها.

أولا، لا يزال مجلس الأمن يسيّر قدرا كبيرا جدا من أعماله العادية خلف أبواب مغلقة. وينطوي بعض اجتماعاته على إحاطات إعلامية من الأمانة العامة بشأن تطورات هامة تتعلق بأي موضوع كان – غالبا ما يكون عمليات حفظ السلام. وبعد هذه الإحاطات، يعرب أعضاء مجلس الأمن عن آرائهم بشأن هذه التطورات. ولا داعي لحجب أي من هذه المعلومات عن الدول الأعضاء في هذه المنظمة. ومن رأينا أن المناسبات التي يتعين أن يعقد فيها المجلس جلسات سرية قليلة جدا.

فما هي العوامل التي تظل تمنع المجلس من تحقيق توازن مناسب بين الجلسات المفتوحة والجلسات المغلقة؟ أولا، كانت الجلسات المفتوحة في العادة مملة ومطولة إلى حد ما – وهذه حقيقة قللت من اهتمام المجلس بعقد هذه الجلسات. ولا داعي لأن يكون الأمر كذلك، ولا داعي لأن تكرر البيانات التعبير وإعادة التعبير عن المواقف الوطنية المعروفة جيدا. وبدلا من ذلك، ينبغي أن توفر الجلسات المفتوحة فرصة لطرح أسئلة على أعضاء المجلس ومسؤولي الأمانة العامة والرد عليها على نحو متفاعل. وبهذه الطريقة تكون الجلسات المفتوحة أقصر، ومن المؤكد أنها ستكون أكثر إثارة للاهتمام.

العقبة الأخرى مشكلة التعود. بل يمكننا القول إن عقد المشاورات غير الرسمية أصبح الموقف النموذجي الثابت للمجلس – ما لم يقترح أحد أعضاء المجلس خلاف ذلك، غالبا بمعارضة الأعضاء الدائمين، الذين ربما لا يشعرون بدافع الضمير للاستجابة لمطالب العضوية العامة، لأن عضويتهم مؤمنة. والأمر، مرة أخرى، لا داعي لأن يكون على هذا النحو. ينبغي أن يكون الموقف النموذجي الثابت للمجلس عقد جلسات مفتوحة للدول الأعضاء في هذه المنظمة. وينبغي ألا يجتمع المجلس خلف أبواب مغلقة إلا إذا اقتضت الظروف ذلك.

ثانيا، يتعين أن يزيل المجلس الأوهام بأن المشاورات غير الرسمية ليست اجتماعات لمجلس الأمن. وليس من مصلحة أحد، خاصة المجلس، الزعم بأن هذه الجلسات لا وجود لها. المشاورات غير الرسمية جلسات مغلقة للمجلس وينبغي أن تعامل بهذه الصفة. وهذا من شأنه أن يكفل إعداد سجلات رسمية للقرارات التي تتخذ.

ومن شأنه أن يكفل أيضا احترام حقوق المشاركة عملا بالمادتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين من الميثاق. والأهم أنها تعني أن جلسات مجلس الأمن ستعامل بكل ما يستحقه من جدية الجهاز الذي يتولى المسؤولية الرئيسة عن السلم والأمن الدوليين.

ثالثا، يمكن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بتقوية العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وفي الحقيقة، لدينا في قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) عملية تشاور مع البلدان المساهمة بقوات بشأن الالتزامات التي يضطلع بها وبشأن تجديدها، ويبدو أنها تخدم على وجه أفضل عملية تشاطر المعلومات والتشاور مع البلدان

المساهمة بقوات كمجموعة. إلا أن هناك حاجة لتجاوز التشاور إلى تعاون حقيقي مع المساهمين الرئيسيين بقوات تشارك في مهام معقدة. وإذا نفذ التعاون على نحو صحيح، فإنه سيضيق فجوة الخلاف على تحمل المسؤولية بين الذين يتخذون القرارات والذين يتحملون المخاطر. وسيكفل أيضا أن تتوفر للمجلس أكثر المعلومات موثوقية من البلدان التي لها قوات منتشرة في الميدان. وسيتيح للمجلس الاطلاع على تصورات وآراء البلدان الرئيسية المساهمة بقوات. ونأمل ونتوقع أن يفكر الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام تفكيرا جديا في الاقتراح الذي قدمه في هذا الصدد عدد من البلدان المساهمة بقوات.

أخيرا، كما قلنا قبل أسابيع قليلة في بياننا المتعلق بتقرير مجلس الأمن، مهما يكن تبرير استعمال حق النقض مقنعا، يبقى صحيحا أن قدرا كبيرا من عدم رضا عموم الأعضاء عن المجلس ناتج عن استعمال حق النقض أو التهديد باستعماله. ولا يزال عدد كبير جدا من الوفود يدعو إلى تقييد حق النقض. ويتعين على الأعضاء الدائمين، الذين يتوقعون من عموم الأعضاء احترام قرارات المجلس، أن يستجيبوا لهذا المطلب. وكما اقترح أحد أعضاء المجلس الدائمين قبل سنتين، سيكون وضع مدونة سلوك يجري التقيد بها طوعا نقطة بداية جيدة. ويمكن أن توضح المدونة الظروف التي ينبغي في ظلها أن يعتبر الأعضاء المتمتعون بحق النقض أن ممارسة هذا الحق مشروعة – ويمكن أيضا، كما اقترح بعض الزملاء، أن تتطلب المدونة أن يشرح هؤلاء الأعضاء الأسباب التي دعتهم إلى استخدامه. ومن شأن هذه المدونة أن تساعدنا في الجهود التي نبذلها لإصلاح مجلس الأمن ببدء تحرك في موضوع أعاق تقدمنا مدة طويلة.

سنمتنع اليوم عن التعليق على المسائل المدرجة في المجموعة الأولى، باستثناء القول إننا ندعو الوفود التي لا تزال تصر على أن نوسع المجلس على نحو يمنحها مقاعد دائمة أن تنحى طموحاتها الوطنية جانبا لصالح إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن. فالاتفاق على زيادة عدد أعضاء المجلس غير الدائمين فقط يمكن أن يساعدنا على الخروج من هذا المستنقع وكفالة أن يكون المجلس أكثر تمثيلا – ومنتخبا. ولكن، ما دام عدد قليل من البلدان يصر على زيادة عدد المقاعد الفردية الدائمة وعلى امتيازات إضافية جديدة، فإن التوصل إلى هذا الاتفاق سيكون صعبا.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتنان وفد بلادي السيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، على الأسلوب الذي أدار به أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن، وزيادة عدد الأعضاء به والمسائل ذات الصلة، وأن نعرب أيضا عن شكرنا لنائبي الرئيس، مندوب سري لانكا ومندوب أيسلندا، لأن التقرير المعروض علينا في هذه الدورة يعكس نتائج ما بذلوه جميعا من جهود لكفالة إحراز تقدم ملموس نحو إصلاح شامل لمجلس الأمن.

عندما قررت الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ إنشاء الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن، كنا جميعا نترقب أن يختتم أعمالهبصورة تلبي الأهداف المتوخاة من القرار ٤٨/٢٦، وهي إعادة تشكيل مجلس الأمن لكي يتحقق التمثيل العادل لجميع مناطق العالم في فئتي العضوية به، وليصبح ديمقراطيا في صنع واتخاذ قراراته، وشفافا في طرق وأساليب عمله. وإذا ما توقفنا قليلا لنقيم نتائج المفاوضات التي جرت على مدى السنوات التسع الماضية، لوجدنا أن هذه الفترة أتاحت لكل الدول الأعضاء

في الأمم المتحدة الإعراب عن مواقفها وطرح مقترحاتها بشأن إصلاح المجلس.

وفي العام قبل الماضي، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٠/٥٣ بتوافق الآراء، مما مكننا من تسوية المسألة المتعلقة بالأغلبية المطلوبة لاعتماد أي قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن. وقد اتضح من المفاوضات أن هناك إجماعا كاملا على ضرورة إعادة تشكيل المجلس ليتناسب تكوينه مع التغيرات التي شهدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥، وفي مقدمتها الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء المنظمة التي يعمل المجلس نيابة عنها.

وبالرغم من أن هناك العديد من المسائل التي لم يتحقق إجماع بشأنها بعد، فإن تقرير الفريق العامل كما هو وارد في الوثيقة A/55/47، يشير إلى أن هناك اتفاقا واسع النطاق حول العديد من المقترحات الرامية إلى تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن. والثابت هو أن المجلس بدأ في العمل بالبعض منها، ومن ذلك التشاور مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام وزيادة عقد الاجتماعات الرسمية المفتوحة. هذه خطوات في الاتجاه الصحيح، ولكنها لا تستجيب لكل المطالب. والمهم في المرحلة المقبلة هو أن ينفذ المجلس المقترحات الأخرى التي تحظى بتأييد الدول الأعضاء.

ويأتي في المقام الأول العمل بالتدابير الرامية لتعزيز صلاته مع أعضاء الأمم المتحدة وتوسيع نطاق تعاونه مع المنظمات الإقليمية، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة؛ واتخاذ الإجراءات التي تجعل من هذه التدابير إجراء ملزما في المجلس، بما في ذلك إدراجها في نظامه الداخلي، حتى لا تربط هذه الممارسات بالدول المتعاقبة على رئاسة المجلس.

وفي إطار عملية الإصلاح، بات من الضروري والهام أن يتعاون المجلس بشكل أفضل مع الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، فمن غير المقبول أن تقتصر علاقته بالجمعية العامة على تقديم تقرير سنوي. ويتعين على المجلس أن يرفع إلى الجمعية العامة تقارير خاصة كما هو منصوص عليه في المادتين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين من الميثاق، حتى يتعاون الجهازان على نحو أوثق في المسائل ذات الصلة بالسلم والأمن الدوليين. ومن الهام أيضا تعزيز صلات المجلس مع محكمة العدل الدولية والتماس فتواها فيما ينظر فيه من قضايا قانونية.

ويجب على المجلس الالتزام بتنفيذ أحكام نظامه الداخلي بشأن ما يعقده من اجتماعات، بحيث يصبح عقد الاجتماعات الرسمية المفتوحة أساس مداولاته، حتى يتاح لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعراب عن مواقفها تجاه ما ينظر فيه من قضايا قبل أن يباشر في صياغة قراراته أو بياناته بشأنها. لأن ما يجري الآن في نطاق ما يعرف بالمشاورات غير الرسمية، وهو المكان الحقيقي لصنع القرار، لا يتسم بالوضوح والشفافية ولا يعكس في أغلب الحالات مواقف دول المنظمة، ويعطي الانطباع بأن دولة واحدة أو قلة من الدول دائمة العضوية بالمجلس، هي التي تستأثر بزمام صنع القرار به، وهو ما لا يشكك في شرعية ما يعتمده من قرارات فحسب، بل ينسف كليا القول بأن هذا الجهاز يعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي.

إن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن هي أحد الجوانب الأساسية في عملية إصلاحه. ويحتوي المرفق الثالث عشر من تقرير الفريق العامل على الكثير من المقترحات الهامة والبناءة طرحتها الدول وكذلك المجموعات ومن بينها حركة عدم الانحياز. ومن وجهة نظرنا فإن المساواة التامة في السيادة بين الدول يجب أن تكون أساس أي جهد يرمي إلى توسيع عضوية المجلس. وفي هذا الإطار فإنه جدير بالتذكير أن وفد

بلادي أكد باستمرار على أن تقتصر زيادة أعضاء مجلس الأمن على فئة العضوية غير الدائمة، اقتناعا منا بأنه لا حاجة لأعضاء دائمين جدد يكرسون استمرار حالة التمييز بين أعضاء الأمم المتحدة. ولكن إذا ما كانت هناك حاجة حقيقية لأعضاء دائمين جدد فيجب ألا يتم ذلك على نحو انتقائي، أو استنادا إلى معايير من قبيل منح الأولوية لمن يتحمل أعباء أكبر في ميزانية الأمم المتحدة، أو من له القدرة على توفير قوات ومعدات أكثر لعمليات حفظ السلام. إن العمل بهذه المعايير لن يؤدي إلا إلى تقوية قبضة الأقوياء والأغنياء على مجلس الأمن. وبالتالي فإن المهم والأساسي في شأن زيادة العضوية في هذه الفئة، هو تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وبالدرجة الأولى مراعاة وضع الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، التي لا يمثل بعضها في هذه الفئة على الإطلاق. وهنا، فإنه جدير بالتنبيه إلى أن أي زيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن، يجب أن ينجم عنها زيادة تمثيل القارة الأفريقية على نحو مناسب. ونشير بالذات إلى الموقف الذي صاغه القادة الأفارقة عام ١٩٩٧، حيث طالبوا بزيادة أحد عشر عضوا إلى الأعضاء الحاليين في المجلس وأن يخصص لأفريقيا عدد من المقاعد يكون من بينها مقعدان دائمان تشغلهما دول القارة بالتناوب على أساس المعايير التي يتفق عليها الأفارقة فيما بينهم.

لقد أظهرت المناقشات التي جرت حتى الآن أن هناك عقبة أساسية أوجدها الميل إلى عدم التخلي عن الامتيازات التي حصل عليها البعض في مجلس الأمن وأعني هنا امتياز النقض. وهنا فإنه لا بد من إبراز حقيقة أن هناك دولا كثيرة تعارض الإبقاء على هذا الامتياز، ومن بينها بلادي، اقتناعا منا بأنه يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي كفله الميثاق، كما أنه يتناقض مع قيم العدالة ويقوض مبادئ الديمقراطية. ونحن نعرف أنه تم الدفع بعدد من الحجج لتبرير الإبقاء على هذا الامتياز، فقد قيل إن تحمل أعباء أكبر في ميزانية المنظمة هو أحد معايير العضوية الدائمة، وبالتالي التمتع بامتياز النقض. وحتى لو قبلنا جدلا بهذا القول فكيف يكون هذا المعيار صالحا لمن يرفض دفع ما عليه من أموال لصالح المنظمة، وإذا سدد، فإن ما يدفعه يقتصر فقط على ما يسمح له بالمشاركة في التصويت؟ يقال لنا إن امتياز النقض منح لدول تتحمل مسؤوليات أكبر في حفظ السلم والأمن الدوليين. ونتساءل هنا ألا يتناقض ذلك مع تصرفات من وظف هذا الامتياز لخدمة مصالحه الوطنية وكذلك مصالح حلفائه بما في ذلك الحماية من الإدانة الدولية؟

إن الحقيقة هي أن الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية منحت لنفسها امتيازات خاصة. واليوم فإن الأمم المتحدة تختلف عما كانت عليه قبل ما يزيد على خمسة عقود من الزمن، ولعل أهم مظاهر هذا الاختلاف هو وصول عدد أعضائها إلى ١٨٩ دولة، وأن ثلثي هذه الدول لم تكن أعضاء في المنظمة قبل ما يزيد على خمسين عاما ولم يكن لها رأي فيما منح لخمس دول من امتيازات. وهذا كله يقودنا إلى نتيجة واحدة نادت بها بلادي منذ ما يزيد على ثلاثين عاما، هي أن امتياز النقض يجب إلغاؤه. وكمرحلة أولى فإنه لا بد من تقييد استعماله في أضيق نطاق ممكن وبحيث لا يكون ساريا إلا إذا ما توفرت شروط معينة منها مثلا ضرورة وجود ما لا يقل عن صوتين سلبيين من عضوين دائمين في مجلس الأمن لمنع اتخاذ قرار حصل على الأغلبية المطلوبة. أو كمثال آخر إخضاع تأكيد ممارسة امتياز النقض لمصادقة الجمعية العامة بنسبة لا تقل عن ثلثي عدد أعضائها. وبدون اتخاذ هذه التدابير وغيرها في اتجاه الإلغاء الكامل لامتياز النقض، فإننا نعتقد بأنه لا معنى لعملية إصلاح لمجلس الأمن تبقي على امتياز مفتوح تتمتع به قلة من الدول تستعمله لغرض هيمنتها على مصير العالم والتحكم بسلطة القرار الدولي.

وفيما نحن الآن على أعتاب جولة جديدة من المفاوضات الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن، فإن وفد بلادي يأمل ألا يطول انتظارنا حتى يتوصل الفريق العامل، المنبر الملائم لبحث هذا الموضوع، إلى خاتمة يسفر عنها قبول أعضاء الأمم المتحدة بما يقترحه الفريق من تدابير لإعادة تشكيل المجلس، وما يراه من إجراءات لإضفاء الشرعية الحقيقية على أعماله. وينبغي ألا يفسر موقفنا هذا على أننا نميل إلى وضع إطار زمني للانتهاء من هذه العملية البالغة الأهمية لكل الدول الأعضاء. ونحن نؤيد في هذا الشأن الموقف الذي عبرت عنه حركة عدم الانحياز في قمتها الثانية عشرة، وهو أن الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن يجب ألا تكون خاضعة لأي جدول زمني مفروض، وأنه من الضروري التوصل إلى اتفاق شامل على حسم جميع هذه المسائل، بحيث يصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا في عضويته، ووضوحا في أعماله، وديمقراطيا في صنع واتخاذ قراراته واتخاذ التدابير التي تضمن مساءلته أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة الممثلين في هذه الجمعية.

السيد صن جون – يونغ (الجمهورية الكورية) (تكلم بالانكليزية): أثناء مؤتمر قمة الألفية، أعاد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على دور الأمم المتحدة الفريد الذي لا غنى عنه في تعزيز السلام الدولي والازدهار المشترك. وبغية الارتقاء إلى مستوى روح إعلان الألفية والتصدى لتحديات الألفية الجديدة، ينبغي تقوية وظائف الأمم المتحدة على نحو منهجي. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين إصلاح المنظمة بحيث يمكنها من العمل بفعالية وبسلطة أكبر. ويؤمن وفد بلدي إيماناً راسخاً بأن تحقيق هذا الهدف من خلال بذلك جهود متضافرة ينبغي أن يصبح أولويتنا الأولى، خاصة في هذا الوقت غير العادي الذي تمس فيه الحاجة إلى التعاون بين الدول الأعضاء.

وينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن أهم عنصر في عملية إصلاح الأمم المتحدة الشاملة هذه، نظراً لدوره الحاسم وسلطته الراجحة في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن يكون إصلاح مجلس الأمن شاملاً، وهذا مبدأ استرشادي أعرب عنه رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية الذي أعلنوه العام الماضي.

وينبغي أن تعكس الإصلاحات واقعنا الحالي وأن تتضمن جميع الجوانب المتعلقة بهيكل المجلس، مع المحافظة على مقاصد الميثاق ومبادئه، وكذلك المبادئ الناشئة التي يمكن أن تسترشد بها إجراءات الدول الأعضاء في المستقبل. وينبغي أن نأخذ في الحسبان أيضاً أن لإصلاح المجلس تأثيراً لا على السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضاً على عدد من المسائل، مثل تحسين الهيكل المالي وهيكل الميزانية وزيادة دور الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكما شاهدنا، يقوم عدد متزايد من الدول بدور يزداد فعالية في أعمال الأمم المتحدة، التي أصبحت لا غنى عنها لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. إلا أن عدداً صغيراً لا غير من الدول الأعضاء تتاح له الفرصة للمشاركة مشاركة كاملة في أعمال المجلس. فضلاً عن ذلك، فإن غالبية كبيرة من الدول الأعضاء مهمشة في عملية اتخاذ القرار في المجلس. ويكمن هذا التناقض في صميم جهود إصلاح مجلس الأمن. وفي حين أنه أحرز بعض التقدم في تحسين أساليب عمل المجلس، فإن أهم المسائل لا تزال بدون حل. ويؤمن وفد بلدي إيماناً راسخاً بأنه يجب بذل جهود حقيقية لتعزيز تمثيل وشفافية وفعالية مجلس الأمن لكي تكون الأمم المتحدة فاعلاً دولياً هاماً في القرن الحادي والعشرين.

وإصلاح المجلس، من ناحيتي شكله وعملية صنع القرار فيه، ينبغي أن يجري على أساس المبادئ الديمقراطية

وأن يجسد واقعنا الحالي. والنقطتان البارزتان الرئيسيتان في عملية إصلاح مجلس الأمن، وهما زيادة عضوية المجلس وحق النقض، يرتبطان ارتباطا وثيقا، ولهذا ينبغي النظر فيهما في سياق واحد. والحل السريع والجزئي لزيادة العضوية، بينما تنحى جانبا مسألة إجراءات صنع القرار، يحتمل أن يقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق إصلاح شامل وواسع النطاق.

وجمهورية كوريا، بوصفها داعية قوية لإصلاح الأمم المتحدة بصفة عامة، وإصلاح مجلس الأمن بصفة خاصة، قد شاركت مشاركة نشطة في الفريق العامل مفتوح باب العضوية منذ بدء عمله قبل ثماني سنوات. وأدرك تماما الشعور بالإحباط إزاء الوتيرة البطيئة للمناقشات وعدم إحراز الفريق لأي تقدم ملموس. ومع ذلك، يجب أن نأخذ في الحسبان بأن هذا الجمود لا يعود إلى عدم فعالية عملية المناقشة التي نضطلع بها، بل يصور الآثار الضخمة والطبيعة السياسية الحساسة لهذه القضية. ويعتقد وفد بلادي بأن الفريق العامل، وهو الهيئة الوحيدة التي كلفتها الجمعية العامة بإجراء مناقشة فعالة لإصلاح مجلس الأمن، لا يزال أفضل محفل لإحراز تقدم في عملية الإصلاح.

وقد تغيرت صورة العالم تغيرا هائلا منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٥٥ عاما، وينبغي أن تظهر هذه التغيرات في هيكل مجلس الأمن وعملية صنع القرار فيه. وكما ذكرت فيما سبق، تسهم بلدان كثيرة في أعمال الأمم المتحدة دون أن تظهر آراؤها على نحو كاف في عملية صنع القرار في المجلس. وبالتالي، ينبغي أن نبذل جهدا أكبر لإيجاد السبل التي نتيح بمقتضاها لأكبر عدد ممكن من البلدان فرصة العمل في المجلس على نحو أكثر تكرارا.

وتؤيد جمهورية كوريا الرأي القائل إن زيادة المقاعد غير الدائمة وحدها خيار صحيح في المرحلة الحالية إن لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع المجلس. ويمكن تحقيق هذه التوسيع عن طريق السماح بانتخاب عدد أكبر من المقاعد للفترات المعتادة، مما يجعل المجلس أكثر ديمقراطية وأكثر عرضة للمساءلة.

وبينما قد يكون أحرز تقدم ضئيل في عملية إصلاح مجلس الأمن بصفة عامة، فهناك تحسن ملحوظ في طرق عمل المجلس. ويسر وفد بلادي أن يلاحظ أنه من بين التطورات الإيجابية العديدة التي حدثت خلال السنوات الخمس الماضية عقد جلسات عامة على نحو أكثر تواترا وتحسين الإحاطات الإعلامية لغير أعضاء المجلس. وجمهورية كوريا، بوصفها من البلدان المساهمة بقوات وداعية قوية إلى إصلاح مجلس الأمن، ترحب بتعزيز التعاون بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن. وكما شهدنا أثناء المناقشات التي أجراها الفريق العامل في الدورة الخامسة والخمسين، فقد قدمت الدول الأعضاء اقتراحات بناءة عديدة لتحسين طرق العمل في مجلس الأمن. ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا بأنه يجب علينا جميعا أن نبذل جهدا إضافيا لكي نصل إلى نتائج بشأن أي تقدم أحرزناه بالفعل.

وفي هذه الفترة الخاصة التي نواجه فيها التحديات، هناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى الوحدة بين الدول الأعضاء.

ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا بأنه ينبغي الاضطلاع بإصلاح مجلس الأمن على نحو يوحد الدول الأعضاء بدلا من أن يفرقها. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تبذل جهودها لكي تتغلب على الخلافات الرئيسية بينما تظل مخلصة لأغراض جهود الإصلاح هذه، التي سبق أن اتفقنا عليها.

السيد باوليلو (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): قبل أيام قليلة، وفي هذه القاعة بعينها، أثناء مناقشة تقرير مجلس الأمن، أعربت وفود عديدة عن دعم رضاها عن الطابع

التمثيلي المحدود للمجلس، والذي باقترانه بنقص الشفافية في إجراءاته، يجعل هذه الهيئة ذات العضوية المحدودة تتصرف تصرفا منفصلا عن الجمعية العامة، وهي الهيئة التي تمثل المجتمع الدولي تمثيلا حقيقيا.

وتكشف هذه الانتقادات أساسا عن أن الأجهزة الرئيسية في المنظمة لا تعمل بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص في المادة ٢٤ منه أولا، على أن يعهد جميع أعضاء المنظمة – أي هذه الجمعية – إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية غير المقصورة عليه في أمر صون السلم والأمن الدوليين. وثانيا، ينص الميثاق على أن المجلس يعمل نائبا عن جميع الأعضاء في قيامه بواجباته. وبعبارة أخرى، إن المجلس هو الهيئة التي تنفذ تعليمات وأن الجمعية العامة هي الهيئة التي تصدر هذه التعليمات.

وهذه الانتقادات ليست جديدة. فقد تكررت على مدى سنوات في هذه الجمعية وفي محافل أخرى. وبالمثل، فقد عرف علاج نواحي القصور هذه قبل وقت طويل. وإن لم يكن مجلس الأمن ممثلا التمثيل الكافي، فمن الواجب زيادة عدد أعضائه وإن لم يعمل المجلس بالشفافية الكافية، فمن الواجب تعديل طرق عمله.

و لم يجر مطلقا دحض هذا الكلام المنطقي. ومنذ بدء المشاورات حول إصلاح المجلس، قبل أكثر من ثماني سنوات، لم يتمكن أحد من إنكار ضرورة زيادة عدد أعضاء هذه الهيئة. ومنذ أول يوم في المشاورات، كان هناك اتفاق طول الوقت على أنه بغض النظر عن الإصلاح الذي يجري اعتماده، فإنه يجب أن يتضمن زيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين. و لم يكن هناك، كما لا يوجد الآن، خلاف على ذلك.

ومن الصحيح أنه لم يكن هناك اتفاق على عدد المقاعد التي يجب إضافتها. ولكن النطاق الذي يجري النظر فيه يجعل من الممكن التنبؤ بأنه لن تكون هناك صعوبة كبيرة في التوصل إلى اتفاق حول هذه النقطة؛ وبالتالي، لا تشكل هذه المسألة صعوبة حقيقية.

لماذا إذن، إذا كنا نوافق على أن هناك حاجة ماسة إلى زيادة عدد أعضاء المجلس بغية تحسين صبغته التمثيلية، وإذا كنا نوافق جميعا على أنه يجب زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين على الأقل، فلماذا، وأكرر، لم نفعل ذلك؟ لم نفعل ذلك لأن مسألة زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين – التي لا خلاف عليها – أصبحت رهينة قبول إصلاحات أخرى لا يوجد اتفاق عليها، بل وأرى أنه من غير المتوقع الاتفاق عليها نظرا لطابعها الذي يثير الخلاف على نحو كبير.

ونجد أنفسنا في حالة تتسم بالتناقض، فالإصلاح الذي يريده الجميع تعوقه الرغبة في تنفيذ إصلاح ذي نزعة خلافية ولا يحصل على تأييد عام، لأنه ينافي المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مثل مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء المنظمة.

وقد حدث هذا طيلة أكثر من ثماني سنوات وكانت المحصلة أنه ما زال لدينا مجلس طبيعته التمثيلية وطرق عمله غير مرضية. وبصراحة، أخشى أنه يمكن لهذه الحالة أن تستمر ثماني سنوات أخرى على الأقل، حيث لا أرى أية دلالة على التغيير في مواقف المجموعات التي تشارك في المشاورات.

إلا أن إدارة المشاورات في مراحلها التي جرت مؤخرا ما كان يمكن أن تكون في أيد أفضل. فالرئيس السابق، السيد هاري هولكيري، والسفيران ثورستين إنغولفسون، ممثل أيسلندا، وجون دي سارام، ممثل سري لانكا، بذلوا جهودا دؤوبة ومخلصة لتوجيه الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو تحقيق نتائج ملموسة. ولدينا ثقة تامة بأن هذه الجهود ستتواصل بقيادة الرئيس هان.

ومع ذلك، فإننا نرى أنه مهما تكن الجهود دؤوبة ومخلصة في المستقبل، فلن يتسنى لنا إحراز تقدم ما دامت المفاوضات مستمرة على نفس الأسس والمقترحات التي طرحت قبل ثماني سنوات. ومن ثم فإننا نرى أنه يجب علينا أن نكون على استعداد لتوجيه المشاورات في اتجاه مختلف إذا كنا نريد تجديد ولاية الفريق للمرة التاسعة.

وأمام الفريق العامل الآن ثلاث خيارات. أحدها هو الفصل بين مسألة زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين وإصلاح أساليب العمل التي اتفق عليها بالفعل، وبين المسائل الأكثر إثارة للجدل، وبذلك ننجز إصلاحا مبسطا، دون المساس بالاستمرار في مناقشة الإصلاحات الأخرى. وثمة خيار آخر يتعلق بمواصلة المشاورات على أساس اقتراحات جديدة تحظى بفرصة أفضل للقبول بصفة عامة أكثر من تلك الاقتراحات الجاري مناقشتها حتى الآن. أما الإمكانية الثالثة وهي استئناف المشاورات على أساس الاقتراحات القديمة، ففي رأي وفدي أنها لا تبدو مبشرة بالخير أبدا. واختيار هذه الإمكانية من شأنه أن يبعث على الشعور بالإحباط الشديد – لأنه قد يعني الحيلولة دون مشاركة أوسع من أعضاء المنظمة في مجلس الأمن وسأشرح كيف يحدث ذلك.

في أثناء هذه المناقشة، رأت بعض الوفود أن الشروع في إجراء زيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين فحسب، من شأنه أن يضر بالمنظمة وبنا. ولكن أحدا لم يشرح طبيعة هذا الضرر، وليس بوسعي تصور كنهه. بل على العكس، وكما رأى أحد المتكلمين صباح اليوم، فإننا بعدم فصلنا بين هذين الجانبين من المشكلة نكون قد تسببنا في حدوث الضرر للمنظمة ولأنفسنا. ولو أن زيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين قد حظيت بالقبول في السنة التي بدأت فيها المشاورات – وهي سنة ١٩٩٣ – ولنقل زيادة قدرها ١٠ أعضاء غير دائمين، وهو رقم ربما كان سيحظى بتأييد عام، لأمكن لأربعين بلدا، في السنوات الثماني التي انقضت من وقتها أن تصبح أعضاء في مجلس الأمن، بالإضافة إلى الأربعين بلدا التي شغلت المقاعد العشرة غير الدائمة الموجودة حاليا. ومع الافتقار إلى أي أمل حقيقي في الاتفاق على المقترحات الأخرى، فإن السنين تمضي وبمضيها تظل بلداننا محرومة من فرصة المشاركة في أعمال مجلس الأمن.

وعلى أية حال، فأيا كان الخيار الذي سيتخذه الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ستواصل أوروغواي المشاركة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن جميع الجوانب المتعلقة بإصلاح المجلس وستفعل ذلك بروح تتسم بالمرونة ولا يحدها سوى قيد واحد وهو: عدم استطاعتنا الموافقة على أمر يتعارض مع المبادئ الأساسية لهذه المنظمة بتوسيع نطاق الامتيازات الراهنة أو عدم المساواة لكي تشمل دولا أخرى.

السيدة نوفوتنا (سلوفاكيا) (تكلمت بالانكليزية): أبدأ بالإعراب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة السابق، السيد هاري هولكيري، على ما أبداه من اقتدار في قيادة الإصلاح في مجلس الأمن. كما أشكر السفيرين دي سارام، ممثل سري لانكا، وإنغولفسون، ممثل أيسلندا على ما قاما به من عمل جيد.

إن جمهورية سلوفاكيا، شأنها شأن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، تؤيد إجراء إصلاح لمجلس الأمن من شأنه تعزيز طابعه التمثيلي، وتحسين أساليب عمله، وإضفاء الشفافية على أعماله، والمحافظة على قدرة المجلس على العمل بسرعة. ولا شك أننا جميعا نعلم أن حجم المجلس لم يتغير على مدى ٣٧ عاما، بينما ارتفع عدد الدول الأعضاء في هذه الفترة من ١١٣ دولة إلى ١٨٩ دولة.

وثمة حاجة ماسة لإصلاح مجلس الأمن بغية تعزيز الثقة بالأمم المتحدة بوجه عام، وتعزيز الشرعية المتوخاة في المجلس وفي أعماله بوجه خاص. ويقتضي وجود مجلس أمن

فعال حقا إجراء إصلاح شامل. وهذا أمر جوهري على الأقل من أجل تعزيز قدرة المجلس على الاضطلاع بدوره الخاص بالدبلوماسية الوقائية. وأود، في هذا الصدد، أن أعرب عن آراء بلدي في دور المجلس في النظام الدولي وفي نظام عمله الداخلي على السواء.

إن الفعالية تعني احترام قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. وينبغي أن يضمن الإصلاح اهتمام المجلس بطائفة واسعة من الشواغل الدولية. وينبغي أن تضمن عملية صنع القرارات في المجلس منظورين هامين هما المنظور الإقليمي والمنظور العالمي، وأن تتحمل الدول نتائج هذه القرارات. وينبغي أن تضمن أيضا أن يتصرف مجلس الأمن، وأن يشاهد وهو يتصرف، بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة. ولهذا فإن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، ينبغي أن يعالج مضمون قرارات المجلس، وأساليب عمله وحجمه وتشكيله.

وينبغي أن يتمثل هدفنا في أن يراعي القرار العالمي الذي يتخذ بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن – ولا بد أن يكون ذلك القرار عالميا – وجهات النظر الإقليمية بقدر الإمكان. ويتشارك أعضاء مجلس الأمن الدائمون وغير الدائمين، في مسؤولية عالمية. وفي ذات الوقت، فإن الجميع لديهم دراية وتجربة ثمينة على المستوى الإقليمي يقدمونها للمجلس. والتوازن والتفاعل بين هذه العوامل العالمية والإقليمية هما عنصران أساسيان في عمل مجلس الأمن. وينبغي أن يكونا أيضا عنصرين رئيسيين في عملية زيادة عدد أعضاء المجلس.

وفيما يتعلق بمسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، ترى سلوفاكيا أن زيادة عدد الأعضاء من الفئتين هو أفضل سبيل يتيح لمجلس الأمن أن يتجاوب مع الحقائق السائدة في المجتمع الدولي. إلا أن الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع نطاق العضوية في الفئتين، ينبغي ألا يعوق بالضرورة المساعي الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع نطاق العضوية في فئة واحدة على الأقل. وينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي للأعضاء في المجلس ٢٥ عضوا. وجمهورية سلوفاكيا مقتنعة بأن المجلس المكون من ٢٥ عضوا سيكون له طابع تمثيلي كافٍ، وستكون لديه القدرة في نفس الوقت على الحفاظ على مرونته العملية.

وإننا نتشاطر الرأي الذي يبدو بوضوح أنه رأي الأغلبية – ألا وهو ضرورة التعبير عن التغيرات الأساسية في النظام الدولي بهذا الأسلوب. وينبغي ألا تستبعد مجموعة دول أوروبا الشرقية، التي تضاعف عددها على مدى السنوات العشر الماضية، من عملية توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن.

واسمحوا لي بأن أتناول بعض المسائل الحيوية المتعلقة بالاعتماد المتبادل، حيث تقتضي الحاجة إجراء بعض التحسينات في عمل مجلس الأمن. والواقع أن مصداقية مجلس الأمن وشفافية أعماله من الأمور الهامة. ومن الواضح جدا أن مناقشات الفريق العامل واقتراحاته قد أثرت على الاتجاه السائد في السنوات القليلة الماضية نحو إيجاد مجلس أمن أكثر انفتاحا. وقد أحرز تقدم ولكن ما زال هناك المزيد الذي يتعين إحرازه. وإننا ندرك تماما حاجة أعضاء المجلس إلى التداول خلف أبواب مغلقة عندما تتطلب ذلك حالات بعينها، ولكننا نتوقع أيضا إحاطات إعلامية وافية لمتابعة هذه الاجتماعات. وقد لوحظت على النحو الواجب التحسينات التدريجية التي طرأت في هذا الصدد.

وينبغي أن يواصل مجلس الأمن تحسين ممارسته بشأن موافاة غير الأعضاء بالمعلومات بصفة منتظمة. وينبغي الاستمرار في الممارسة المتعلقة بعقد المناقشات المفتوحة، وإشراك المتأثرين من غير الأعضاء في مناقشات المجلس، واجتماعات البلدان المساهمة بقوات. فالصراحة والشفافية والتشاور هي أمور تمثل إلى حد بعيد مسألة تحسين ممارسات

المجلس وثقافته. ويمكن أن يتجلى هذا أيضا في النظام الداخلي، شريطة أن يُترك به ما يكفي من المرونة للمزيد من التطوير.

وقد أوجدت الحالة الدولية الجديدة فرصا جديدة لكي يتحد مجلس الأمن ويأخذ بنهج تعاوني في صنع قراره. وفي هذا الصدد، ترى سلوفاكيا أن المسألة ذات الأهمية المحورية ما زالت تتمثل في مشكلة التهديد باستخدام حق النقض. ويمكن للجمهورية السلوفاكية أن تقبل بتمتع الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن بحق النقض، ولكننا نريد في الوقت ذاته أن نرى عملا متضافرا للحد من الدور الذي يؤديه حق النقض. وينبغي تشجيع الأعضاء الدائمين بقوة على تقليل استخدامهم لهذا الحق إلى أقصى حد. وينبغي أن تكون لديهم الآن القدرة على أن يفعلوا ما طلبته الجمعية العامة قبل ٥٥ عاما، وهو أن يتفقوا فيما بينهم على تحديد عدد الحالات التي يجوز فيها استخدام حق النقض، وأن يتفقوا أيضا على المسائل التي تُعرّف بأنها إجرائية. وربما يمكن استبعاد ممارسة حق النقض بالنسبة لعدد من الحالات المحددة كجزء من التعديلات التي يتم إدخالها على الميثاق في المستقبل. فينبغي قصر حق النقض على مسائل تتخذ قرارات بشأنها بموجب الفصل السابع من الميثاق. وفيما يتعلق بعملية صنع القرار، ترى جمهورية سلوفاكيا أن من الممكن اتخاذ القرارات بأغلبية ١٥ صوتا في مجلس مؤلف من ٢٥ عضوا.

ولقد قطع المجلس بالفعل شوطا كبيرا صوب تحقيق مزيد من المرونة، وتقليص استخدام حق النقض. وبمواصلته السير كما نرجو في طريق الحد تدريجيا من استخدام حق النقض، فقد تتناقص أيضا صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء وإحراز تقدم في المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وهذه المناقشة للتغييرات اللازمة في سبيل إصلاح مجلس الأمن من الأهمية بمكان بالنسبة للكثيرين منا، على ما أظن، الذين وضعوا ثقتهم بالأمم المتحدة بوصفها الضامن للحفاظ على السلام والأمن في نهاية المطاف.وهذه أيضا الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تحسين مصداقية مجلس الأمن. ويعرب وفدنا عن استعداده للعمل وإبداء المرونة بشأن هذه المهمة الشاقة ضمن الفريق العامل ومع غيره من الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): بعد سنوات كثيرة من العمل، ها نحن في بداية فترة أخرى، من المناقشات المتعلقة بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه والتي نأمل أن تكون أكثر إثمارا.

واسمحوا لي أولا بالإعراب عن تقديري للمساهمات التي قدمها رئيس الجمعية العامة السابق السيد هولكيري فضلا عن نائبيه في رئاسة الفريق العامل، السفيران دي سارام وإنغولفسون. وتتطلع تركيا الآن إلى العمل مع الرئيس ونائبيه خلال الشهور المقبلة.

لقد كانت تركيا منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية، شأنها شأن الكثيرين غيرها، من الداعين بقوة إلى القيام بإصلاح شامل يعطي المجتمع الدولي مجلسا للأمن أكثر فعالية وتعاونا وتمثيلاً وشفافية. ولا شك في أن هذا الإصلاح ضروري، وأنه سيعكس في النهاية مدى تكيف هذه الهيئة العالمية مع الواقع الراهن على الساحة الدولية، التي تغيرت تغيرا كبيرا جدا خلال العقد الماضي.

وأؤكد مجددا التزام تركيا الراسخ بإجراء إصلاح شامل، يلمّ بجميع جوانب هذه المسألة. والفريق العامل المفتوح باب العضوية هو المنتدى الملائم الوحيد لدراسة فحوى جميع المسائل المطروحة، وينبغي أن يظل كذلك. ونرى أن ما أحرز من تقدم حتى الآن متواضع، ولذلك فإننا

ندعو جميع الأعضاء إلى الالتزام بعملية الإصلاح وإظهار مزيد من التفاني والإرادة السياسية الضرورية. كما يتفق هذا تماما مع الدعوة التي وجهها زعماؤنا في مؤتمر قمة الألفية لتكثيف جهود الإصلاح.

ونسلم بأن حق النقض قد أدى دورا هاما في الماضي للحفاظ على السلام العالمي. ورغم ذلك فإن نطاقه واستخدامه اليوم في مسيس الحاجة إلى إعادة تقييم. علاوة على ذلك، فقد أصبح من الواضح مرة أخرى خلال مداولات العام الماضي أن حق النقض عنصر مركزي في مناقشتنا بأكملها وأنه يرتبط بالمسائل الأخرى في عملية الإصلاح ارتباطا لا يمكن فضّه. بيد أنه بالنظر إلى عدم استعداد البلدان المتمتعة بهذا الامتياز لاستعراض نطاق استخدامه بصورة جدية، فلا بد أن نعمل على زيادة عدد مقاعد غير الدائمين، ومن ثم لا نسمح بأن تحول مسألة حق النقض بيننا وبين التحرك نحو الإصلاح.

ولا نستطيع أن نبالغ في التأكيد على أهمية التصدي للمسائل الأخرى التي تنتظر الإصلاح كذلك. فما زال إحراز تقدم بشأن تحسين أساليب عمل المجلس بطيئا. ولاحظنا خلال أعمال السنة الماضية بعض الاستعداد من بعض أعضاء المجلس لتحسين طرق العمل القائمة، بهدف زيادة الشفافية في عملهم. وأود أن أذكر بصفة خاصة في هذا السياق المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، وتحسن وسائل الحوار مع أمانة المجلس.

ونعرب عن تقديرنا للتفاعل بين المجلس والفريق العامل، ونرجو أن يزداد كثافة في الشهور المقبلة. غير أننا نرى في الوقت ذاته أن الخطوات المتواضعة التي اتخذها بعض أعضاء المجلس لا يمكن أن تكون بديلا عن الاضطلاع بإصلاح أكثر شمولا للمجلس وعن الزيادة في فعالية أدائه.

فمن هذا المنطلق تتطلع تركيا إلى الدورة التالية للفريق العامل وهي مقتنعة بأنه سيكون قادرا بقيادة الرئيس على إحراز مزيد من التقدم.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا بأن أعرب من جديد عن شكر فرنسا لسلف الرئيس، الرئيس هاري هولكيري، ولأعضاء المكتب الآخرين، الذين لم يدخروا وسعا في جعل مناقشات الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن في عام ٢٠٠١ بنّاءة وعملية بدرجة أكبر. وقد أسهمت جهودهم في المداولات بشأن بعض المسائل التي يقدر الجميع دقتها وتعقيدها.

وكما أشار رئيس الجمهورية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في جلسة مجلس الأمن المعقودة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، فإن فرنسا تؤيد توسيع نطاق المجلس في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة.

وتلك الزيادة في عدد الأعضاء يجب أن تشمل البلدان المتقدمة النمو، وأن تسمح بتمثيل أفضل للبلدان النامية. والموقف الثابت الذي تتخذه فرنسا من هذه المسألة يهتدي بضرورة مراعاة ظهور قوى جديدة، وتمكين مجلس الأمن من أداء دوره على الوجه الأكمل. وهذا الموقف، إذن، يستند إلى فكرة تحسين الطابع التمثيلي لمجلس الأمن، والحفاظ في الوقت ذاته على كفاءة عمله التي لا غنى عنها.

لذا، فإن فرنسا على استعداد للنظر في زيادة خمسة مقاعد دائمة، على أن يخصص مقعدان للبلدان الصناعية، وثلاثة مقاعد للدول النامية، بحيث تكون ممثلة لكبرى مناطق العالم: آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفيما يتعلق بتوسيع عضوية المجلس، تعتقد فرنسا أن ألمانيا والهند واليابان يمكن أن تحتل مقاعد دائمة. ويمكن لفرنسا أيضا أن تقبل بزيادة تبلغ أربعة مقاعد غير دائمة تخصص على التوالي لمجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول

الآسيوية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة دول أوروبا الوسطى والشرقية.

ونحن متمسكون بحق النقض على النحو المعترف به في الميثاق. واستخدام هذا الحق لا يمكن تنظيمه أو تقييده بمعايير محددة سلفا. وفي الوقت ذاته، تؤمن فرنسا بأن مجلس الأمن يجب أن يكون قادرا تماما على ممارسة المسؤولية الأساسية التي كلفه بها الميثاق، وبالذات في مواجهة حالات الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وهذه المسؤولية بالنسبة للأعضاء الدائمين يترتب عليها أن يستخدموا حقهم في النقض بإحساس بالمسؤولية.

وفرنسا أيضا تعلق أهمية كبرى على تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وقد أحرز تقدم واضح في هذا المجال على جبهتين هما: تحسين التعاون وزيادة الشفافية. وتمكن المجلس، بإنخراطه في عمليات لحفظ السلام متعددة ومتزايدة التعقد، من تطوير شراكة مزدوجة، أولا مع البلدان المساهمة بقوات. وكان من دواعي سرور فرنسا أنها ترأست، في أيلول/سبتمبر، أثناء رئاستها لمجلس الأمن، أول تنفيذ للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). ومنذ ذلك الحين فصاعدا، أصبح في إمكان ممثلي البلدان المساهمة بقوات أن يجروا حوارا حقيقيا، متى كان ذلك مستصوبا، مع ممثلي الدول الأعضاء في المجلس. وطورنا أيضا شراكة مع ممثلي المنظمات المالية والإنمائية في منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز من أجل تحديد إجراءات المجلس بوضوح والأعمال التكميلية التي تضطلع بها هذه الوكالات في الميدان.

ويبقى علينا أن نفكر في إيجاد تعريف واضح لمسؤوليات مجلس الأمن ومسؤوليات الجمعية العامة في تنفيذ العمليات التي تنطوي على أنشطة لحفظ السلام وبناء الدولة أو الاعمار الوطني. وقد تكلمت باستفاضة هذا الصباح عن هذه المسألة المهمة فيما يتعلق بتيمور الشرقية، وإن كان ذلك ينطبق، بالطبع، على جميع البعثات الأخرى من هذه النوعية.

كما حاول المجلس جاهدا أن يكون أكثر شفافية في عمله. فهو يعقد الآن مزيدا من الجلسات العلنية، ويوفر للوفود على نحو أسرع الملخصات اليومية عن مشاوراته. ومن هنا نجد أن فرنسا، خلال رئاستها للمجلس في الشهر الماضي، دأبت يوميا على تلخيص جميع أعمال المجلس في موقعها على شبكة الإنترنت. كما أصدرت تقرير المجلس الشهري في اليوم الأخير من شهر أيلول/سبتمبر. إلا أن زيادة الشفافية قد تعني أيضا الإشراك المباشر لممثلي البلدان المعنية مباشرة بصراع ما في المشاورات المتعلقة بالمسألة. وهذه الفكرة طرحت فعلا، وتعتقد فرنسا أن تنفيذها على الفور لا يمكن إلا أن تكون له فوائد جمة.

إن إصلاح تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله هدف مهم تتوخاه فرنسا. ولا يساورنا أدنى شك في أنه، في ظل رئاسة السيد هان، لن يدخر أي جهد لتسجيل تقدم في مناقشات الفريق العامل.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن بالغ تقديري للرئيس السابق ونائبي الرئيس السابقين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، لما أبدوا من صبر وأنجزوا من عمل ممتاز على مدار العام الماضي. ونثق أيضا بأن الفريق العامل، تحت القيادة الماهرة والقديرة للسيد هان، سيستكشف كل السبل الممكنة ويستنفد كل إمكانية للوفاء بولايته.

وكما يدرك أعضاء الجمعية العامة، فإن الفريق العامل، على الرغم من انقضاء ثماني سنوات، لم يتفق بعد على مسائل موضوعية مثل حجم مجلس الأمن وتشكيله،

وبصفة خاصة فيما يتعلق بزيادة عدد الأعضاء الدائمين وحق النقض. وبعبارة أخرى، فإن السؤال الجوهري المتعلق بكيفية الرقي بمجلس الأمن الحالي، وجعله هيئة أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية، وليست بأقل كفاءة في الوقت ذاته، لم يجد إجابة حتى الآن. وكما تشهد المناقشات التي دارت أثناء الدورة الماضية والدورة الحالية للفريق العامل، فإنه ما زال يتعين بذل جهود مضنية في المستقبل.

وفي الوقت ذاته، هناك أيضا حاجة إلى التذكير بأن بعض التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في سياق بعض الدورات السابقة للفريق العامل بشأن المسائل المتعلقة بأساليب عمل المجلس يمكن أن يشكل مصدرا للتشجيع. وبالمثل، ما من شك في أن المداولات التي دارت في الفريق العامل على مدى السنوات القليلة الماضية، أثرت، إلى حد ما، بشكل إيجابي على الطريقة التي يمارس بها المجلس عمله اليومي، ووجهته نحو زيادة إمكانية الوصول إليه وزيادة شفافيته. ومع ذلك، فمن المؤسف أن الزخم الذي أمكن بناؤه في هذا الميدان لم يتسن الحفاظ عليه في الدورة الماضية.

ومن ناحية أخرى، نعتقد أن المأزق، أو الافتقار إلى التقدم، في مجال توسيع العضوية الدائمة في المجلس، والذي ظل قائما خلال الدورة الماضية، ينبغي النظر إليه على أنه نتيجة مباشرة لعظم أهمية المسألة وتضارب الآراء والمصالح حولها. وهذا يبرهن على أن نفس الآلية – وهي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن – بنفس تشكيلها وبنفس نظامها الداخلي، لم تستنفد بعد، وينبغي إعطاؤها فرصة أخرى.

وما فتئ عدد كبير من الوفود، بما في ذلك وفد بلادي، يعرب عن الإحساس بالإحباط إزاء بطء التقدم – إن لم يكن الجمود التام – في عمل الفريق العامل. ولكننا لا نرى أنه ينبغي لنا أن نفكر في إيجاد مخرج من الوضع الحالي من خلال التخلي مثلا عن المبادئ الأساسية التي ما برحت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تسعى دون كلل إلى التمسك بها عبر السنين. وبعبارة أخرى، نحن نعتقد أن أي اتفاق على إصلاح المجلس ينبغي أن يكون معبرا عن الأهداف المشروعة لعموم أعضاء الأمم المتحدة.

وهنا، يجدر التأكيد مجددا على أن الموقف الاحتياطي الذي ارتأته بلدان حركة عدم الانحياز والذي مؤداه أنه إذا لم يتيسر التوصل إلى اتفاق على توسيع العضوية الدائمة، فيجب الاقتصار في الوقت الحالي على توسيع العضوية غير الدائمة.

ونظرا لأهمية إصلاح المجلس، فإننا نرى أنه في الوقت الذي يُحترم فيه مبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء، ينبغي بذل كل الجهود الممكنة للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء. وبعبارة أخرى، لا بد من أن يُنظر بجدية في مصالح جميع الدول والمناطق في هذه العملية التاريخية غير المسبوقة التي تكتسي في الوقت نفسه أهمية حاسمة لمستقبل الأمم المتحدة والعلاقات الدولية. وبالتالي، ينبغي ألا تخضع عملية إصلاح المجلس لأي جدول زمني يكون محددا مسبقا أو بشكل سطحي. وأي محاولة لفرض قرار متسرع وسابق لأوانه ستنطوي على مخاطرة بتعريض هذه العملية الدقيقة للغاية للخطر، وهي عملية ذات أهمية بالغة لجميع الدول الأعضاء في منظومتنا.

ونرى أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن لا يزال – بصيغته الحالية ونظامه الداخلي القائم – يمثل المحفل المناسب لمواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح عمل المجلس. لذلك، يجب إعطاء هذا الفريق فرصة لتنفيذ الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إليه.

وفيما يتعلق بأهداف إصلاح المجلس، فإننا ما زلنا نرى أن الهدف من عملية الإصلاح هو – ويجب أن يظل كذلك – جعل المجلس أكثر تمثيلا، وأكثر ديمقراطية، وأكثر شفافية، وأكثر خضوعا للمساءلة، وبذلك تتعزز فعاليته وتزداد سلطته وسلطة الأمم المتحدة ككل. وبالتالي، يجب أن تأخذ عملية الإصلاح في الاعتبار التغييرات الهائلة التي حدثت منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٥٥ سنة، مثل انتهاء عهد الاستعمار الذي أدى إلى ظهور عدد متعاظم من البلدان النامية، وانتهاء الحرب الباردة. ونرى أن تحقيق هذه الأهداف سيقتضي ضمن إصلاحات أخرى زيادة عدد أعضاء المجلس إلى ما لا يقل عن ٢٦ عضوا حتى يمكن لبلدان العالم النامي أن تتمثل تمثيلا أفضل.

وتأتي مسألة تقييد حق النقض في مقدمة الأهداف التي تعتبر كحد أدنى يسعى عموم أعضاء الأمم المتحدة إلى تحقيقه عبر السنين. وليست هناك أية مبالغة في القول إن هناك شبه توافق في الآراء حول هذه المسألة. ففي آخر مؤتمر قمة عقدته بلدان حركة عدم الانحياز، وافق أعضاؤها الـ ١١٤ على ضرورة تقييد حق النقض بغية القضاء عليه في نهاية المطاف. علاوة على ذلك، ثمة ٩٥ من بين الأعضاء الـ ١١٠ الذين اشتركوا في المناقشة العامة التي أجرتها الجمعية العامة في العام الماضي حول إصلاح مجلس الأمن أعلنوا بطريقة أو بأخرى أنهم يؤيدون تقييد حق النقض أو الحد منه.

ونرى أن هذا الموقف، الذي تم الإعراب عنه والتمسك به على نطاق واسع كهذا، لا يمكن ولا ينبغي إغفاله خلال هذه العملية. علاوة على ذلك، نرى أن تجاهل هذه الدعوة الواسعة الانتشار لتقييد حق النقض أمر ليس في مصلحة مجلس الأمن، كما أنه لن يساهم في جعل المجلس أكثر ديمقراطية وشفافية أو في تعزيز شرعية قراراته.

وتشكل مسألة حق النقض عنصرا أساسيا من عناصر إصلاح المجلس. وهي تربط بين مجموعتي المسائل قيد النظر، وتتصل اتصالا وثيقا بتوسيع المجلس. ونحن نشك في أن أي التزام مبهم لتطبيق ممارسة ضبط النفس في استخدام سلطة حق النقض أو اللجوء إلى استخدامه بطريقة مسؤولة يمكن أن يحل محل تقييده بطريقة واجبة التنفيذ قانونا. وبالتالي، فإن التزاما كهذا لن يمثل استجابة مقبولة لتطلعات الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد كاسيمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): بما أنني أتكلم من هذه المنصة للمرة الأولى، فإنني أود أن أهنئ السيد هان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة. وأود أن أضم صوتي إلى أصوات جميع ممثلي الدول، الذين تكلموا قبلي حول هذا البند البالغ الأهمية من بنود جدول الأعمال المتعلق بإصلاح مجلس الأمن، في الإعراب عن تقديرنا العميق للعمل الشاق والدؤوب الذي قام به المكتب المنتهية ولايته للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وأنا على ثقة من أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية سيواصل إحراز تقدم في تنفيذ مهمته الجسيمة في ظل رئاسته الجديدة.

إن الدورة الحالية للجمعية العامة ستدخل العام التاسع من المداولات التي يجريها الفريق العامل المفتوح باب العضوية فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ويتعاطف وفد تايلند تماما مع هذا الفريق العامل بالنظر إلى الصعوبات والتحديات الهائلة التي يواجهها. ونظرا للطبيعة المتعددة الأوجه لمسألة إصلاح مجلس الأمن والروابط المتبادلة بين هذه الأوجه، فسيكون من الحكمة أن تعالج مسألة إصلاح مجلس الأمن معالجة شاملة وذلك باستخدام نهج المجموعة المتكاملة – وهذا السبب يجعلنا نعلّق أهمية متساوية على

إحراز أي تقدم – قد يكون تدريجيا – في كل من مسائل المجموعة الأولى ومسائل المجموعة الثانية.

وفي إطار المجموعة الأولى، تواجهنا ثلاث مسائل أساسية، ألا وهي توسيع المجلس؛ وعملية اتخاذ القرارات في المجلس؛ والاستعراض الدوري لمجلس الأمن الموسّع. ومما لا شك فيه أن القضية الأساسية، وفقا لرأي الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تتمثل في عملية اتخاذ القرارات في المجلس، ومشكلتها الأساسية هي حق النقض.

ويتنافى الطابع الحصري لحق النقض تماما مع أي مفهوم للديمقراطية. وفي رأينا أن إضفاء الشرعية على حق النقض أمر ستزداد صعوبة تبريره من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ونحن نبني أمما متحدة أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا للمجتمع الدولي. وإننا ندرك أن ذلك لن يحدث بين عشية وضحاها. ولهذا، نحن نردد الدعوة التي وجهتها بلدان حركة عدم الانحياز إلى اتخاذ نهج تدريجي يبدأ بتقييد استخدام حق النقض ويؤدي إلى إلغائه في نهاية المطاف.

وفي هذا الصدد، تعتبر الإشارات التي أبدتها بعض الدول دائمة العضوية عن وجود استعداد سياسي لديها لتقييد استخدام حق النقض بمثابة دلالات مشجعة. إلا أن هذه الإشارات يجب تعزيزها لكي تؤدي إلى تحقيق الهدف الذي يتوخى القضاء التام على حق النقض في نهاية المطاف، وليس مجرد الانتقاص منه. وأملنا أن يدرك الأعضاء الخمسة الدائمون أن منحهم حق النقض من جانب المجتمع الدولي قبل أكثر من ٥٥ عاما يعني ضرورة ممارسة المسؤولية الأدبية والسياسية في استخدامه. ولذا، فإننا ندعو هؤلاء الأعضاء الخمسة الدائمين إلى اتخاذ خطوة أولى هامة إلى الأمام بأن يتعهدوا علنا قصر استخدام حق النقض على الإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ونظرا للزيادة في عضوية هيئة الأمم المتحدة والتوسع في تنوعها، تصبح الحاجة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن غنية عن البيان. والواقع أن الحاجة إلى توسيع عضوية المجلس تمثل إحدى المسائل القليلة المتصلة بإصلاح المجلس والتي حظيت بموافقة شبه عالمية. وأدت مناقشة الكيفية التي ستتم بها عملية توسيع العضوية ومداها إلى نشوء العديد من الآراء المتنافسة على نحو ما هو مبين في تقرير الفريق العامل.

وعدد المقاعد المقترح في المجلس الموسع يتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ مقعدا على الأقل. وتايلند تؤيد النهج العام السائد: وهو الزيادة في كلا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وينبغي أن تقوم هذه الزيادة على أساس اعتبارين: التمثيل الجغرافي العادل من جهة، والقدرة على تقاسم وتقديم الإسهامات المالية والسياسية للأمم المتحدة من الجهة الأخرى. وعلى أساس هذه المعايير، نرى أن اليابان تمثل مرشحا جديرا بأن يكون عضوا جديدا دائما في المجلس. وفيما يتعلق بالحد الأعلى لحجم المجلس، نحتاج إلى إيجاد توازن بين كفالة الطابع التمثيلي لتلك الهيئة وحاجتها إلى العمل بسرعة وفعالية وكفاءة لحل التحديات القديمة والجديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

ومن ناحية زيادة عدد أعضاء المجلس، فإن أي حل يُتّفق عليه ينبغي أن يخضع لاستعراض دوري نظرا للطابع الدينامي المتزايد للتطورات السياسية والاقتصادية. وذلك لأن الحلول التي قد تبدو منصفة وعملية اليوم قد لا تكون كذلك بعد ١٠ سنين أو خمس عشرة سنة من الآن.

ولا بد أنه مما لا يثير الدهشة أن معظم التقدم الذي أحرز في المداولات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن قد تحقق بشأن المجموعة الثانية من المواضيع، التي تتعامل مع أساليب عمل المجلس وشفافية أعماله. وقد شهدنا في الواقع رغبة أكبر من مجلس الأمن في التفاعل على نحو أكثر مع العضوية

العامة للأمم المتحدة. وفي سياق عمل الفريق العامل هذه السنة، نرحب فعلا بمشاركة ممثلي مجلس الأمن في أحد اجتماعات الفريق – في ١٣ حزيران/يونيه. ونأمل أن تكثف هذه الممارسة وأن تؤسس في السنوات المقبلة. ونحن في الحقيقة نرحب بجهود العديد من رؤساء المجلس الرامية إلى ضمان استمرار تدفق المعلومات بين المجلس والدول غير الأعضاء ونقدر تلك الجهود. وعلاوة على ذلك، نود أن نشجع المجلس على قبول مشاركة الدول غير الأعضاء المعنية مباشرة قبل أو أثناء المداولات بشأن الموضوع.

وأهمية الشفافية والحاجة إلى التفاعل الوثيق بين المجلس وعضوية الأمم المتحدة العامة لا يمكن إيجاد مثل لها أفضل من صياغة وتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبينما نسلم بصلاحية المجلس والحاجة إلى أن يعمل بسرعة وحسم لمواجهة الإرهاب الدولي، لا يسعنا إلا أن نعرب عن شعورنا بأنه كان ينبغي لأعضاء المجتمع الدولي أن يتمكنوا من تقديم بعض الإسهام الهام في تعزيز الإطار الجديد للتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي. والآثار التي ينطوي عليها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بالنسبة للدول الأعضاء آثار هائلة، ولكنها ليست واضحة في بعض الجوانب. وسيحتاج المجلس إلى العمل على نحو وثيق جدا مع العضوية العامة للأمم المتحدة لتهذيب الإطار التعاوني المتطور لضمان فعاليته وعالمية تطبيقه. وفي ذلك الصدد، أشيد بجهود المملكة المتحدة، بوصفها رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، وكذلك نواب الرئيس الثلاثة – الاتحاد الروسي وكمبوديا ومدغشقر – الرامية إلى تأسيس حوار دائم بين المجلس وبقية المجتمع الدولي بشأن ذلك الموضوع الهام بالذات.

وكأمثلة إضافية، أود أن أسلط الضوء على الموضوعين الآخرين اللذين لهما أثر كبير على المجتمع الدولي واللذين كنا نأمل أن يكونا موضوع تفاعل أكثر بين العضوية العامة ومجلس الأمن خلال مداولات الأخير.

والموضوع الأول هو موضوع إصلاح نظم الجزاءات في مجلس الأمن. فذلك الموضوع ذو أهمية كبيرة لأنه لا يؤثر على التجارة الدولية والاستثمار فحسب ولكنه يشمل أيضا الموضوع الهام المتمثل في الآثار الإنسانية المترتبة على الجزاءات. وله أيضا تأثير مباشر على مسؤولياتنا بموجب الميثاق كأطراف ثالثة فيما يتعلق بالامتثال لنظم الجزاءات. ومن المؤكد أن الأفكار والتصورات المقدمة من العضوية العامة كان يمكن أن تكون ذات فائدة لمداولات مجلس الأمن بشأن الموضوع. وتود تايلند أن ترى استمرار جهود المجتمع الدولي لوضع جزاءات محددة الأهداف ومساع من مجلس الأمن لتحسين المراقبة الدولية لنظم الجزاءات وتقييم الأثر الإنساني للجزاءات.

والموضوع الثاني هو موضوع حفظ السلام. وتايلند بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات، وتساهم الآن بقوة ذات حجم كبير في بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، وكذلك تساهم بقائد قوتها، تعرب عن تقديرها لزيادة التفاعل بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وتشيد بذلك التفاعل، الفعَّال والمستمر.

وأخيرا، لا بديل لتوفر الإرادة السياسية القوية، لدى كل واحد منا، باعتبارها العنصر الرئيسي في التقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن. وقد أعرب المجتمع الدولي، خلال مؤتمر قمة الألفية في السنة الماضية، عن إرادته السياسية للإصلاح. وما نحتاج إليه الآن هو أن تمضي إرادتنا السياسية القوية بالعمل إلى الأمام. وآمل أن نكون شهودا، بحلول الذكرى العاشرة لتشغيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، على بروز مجلس للأمن أكثر طابعا تمثيليا ولكن فعاليته في صون السلم والأمن الدوليين لم تُعطَّل.

السيد إفاه – أبينتينغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): ترحب غانا مرة أخرى بفرصة المشاركة في نظر الجمعية

العامة في البند ٤٩ من جدول الأعمال، الذي يتعامل مع موضوع ذي أهمية أساسية لتطور الأمم المتحدة وفعاليتها في الأمد الطويل في تطلعها إلى ضمان السلم والأمن العالميين. وأود أن أشكر سعادة السيد هاري هولكيري ممثل فنلندا، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، والسفيرين جون دي سارام ممثل سري لانكا وثورستاين إيغولفسون ممثل أيسلندا على قيادتهم وعملهم الدؤوب في توجيه المناقشات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن خلال السنة الماضية. وإن المناقشة والموضوع قيد البحث ليسا جديدين وقد ظلا مستمرين خلال السنوات الثماني الماضية بينما ظل الفريق العامل يكابد في معالجة مقترحات متباينة بشأن المبادئ الأساسية للإصلاح وطابعه ونطاقه.

وينبغي أن نعترف بأن العملية كانت بطيئة ومجهدة، وفي بعض الأحيان مثيرة للإحباط ومثبطة للهمة. ومما لا شك فيه هو التقاء الآراء بشأن الحاجة إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية، وشفافية وفي توافق مع النظام السياسي العالمي الجديد. وتقدمنا البطيء هو انعكاس لاختلاف كبير بشأن المسائل الرئيسية مثل حجم الزيادة، واستخدام حق النقض، وتحسينات أساليب عمل المجلس، والحاجة إلى إجراء استعراض دوري. وتلك الحالة مؤسفة للغاية لأن أكثر الدعاة إلحاحا إلى الحكم الديمقراطي، والمساءلة والشفافية في صنع القرار على الصعيد الوطني لا يبدو أنهم، على الصعيد الدولي، مشدودون إلى نفس المبادئ، التي ترتكز عليها مسألة الإصلاحات في المجلس.

وقد شدَّدت غانا مرارا وتكرارا على أن الاحتياجات والمسؤوليات الشاقة التي تواجهها المنظمة – مسائل السلم، والأمن، والتنمية، وتخفيف الفقر، وأبعاد العولمة، والتدخل لأغراض إنسانية وآثاره على القانون الدولي، ومفهوم الحكم الصالح و، الآن، الإرهاب الدولي – تقتضي الدعم والتعاون الفعَّالين من كل الدول الأعضاء، بغض النظر عن حجمها.

وقد أدينت الهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة مؤخرا إدانة تامة. وآذنت بحلول روح جديد للتعاون، والتحالف والجماعية التي تبشر بالخير بالنسبة للعمل المتعدد الأطراف إذا ما جعلنا نفس الروح والحماس يسودان جميع جوانب عمل الأمم المتحدة. وقد أظهر المجلس نفسه اعترافا بذلك النهج من خلال السرعة التي يتصدر بها جدول أعمال المنظمة بشأن مقاومة الإرهاب على جميع المستويات. ويأمل وفدي أن يُظهر المجلس، لا سيما الأعضاء الدائمون، التزاما مماثلا بعملية المناقشة على صعيد الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن.

وتود غانا أن تشدد، كما فعلت في بيانات سابقة، على الحاجة إلى تعزيز مصداقية المجلس من خلال إصلاح جوهري يسترشد بمبادئ الديمقراطية، والمساواة في السيادة بين الدول والتمثيل الجغرافي العادل. وينبغي لمجلس الأمن بعد إصلاحه أن يكون شفافا في أنشطته وأكثر استجابة لمصالح العضوية العامة في الأمور المستمدة من ولايته بموجب الميثاق – وذلك لأن جميع أعضاء الأمم المتحدة مدعوون إلى تقاسم عبء صون السلم والأمن الدوليين في جملة أمور من بينها الاشتراكات المقررة لميزانية حفظ السلام وتوفير القوات لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وإزاء هذه الخلفية، ما فتئت غانا تؤيد موقف حركة عدم الانحياز بشأن جميع جوانب مسألة الزيادة في عضوية مجلس الأمن، والذي يكتمل بالموقف الأفريقي، كما عبر عنه إعلان هراري في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وإن مطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين على الأقل ينبغي أن يعالج على النحو الواجب، حيث أنها أكبر المجموعات الإقليمية في المنظمة.

إن الروح الجديدة للتعاون والجماعية التي بدأت تصبح من سمات الدبلوماسية متعددة الأطراف، إنما تعبر عن اتجاه يبشر بالخير للنظر في هذا الموضوع بإيجابية وتفاعل. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نترجم إلى حقيقة واقعة العزم الذي أعرب عنه رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية، في جملة أمور، على تكثيف الجهود بغية تحقيق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه. لذا، فإن اتباع أي نهج مخصص أو نهج تدريجي إزاء عملية الإصلاح سيكون بمثابة خذلان لنوايا زعمائنا السياسيين.

السيد كمونيشك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): قدم ممثل بلجيكا البارحة الموقف المشترك لمجموعة العشرة بشأن المسائل المتصلة بتوسيع مجلس الأمن وإصلاحه، وتكلم أيضا نيابة عن وفدي. وهذا يسمح لي بالإيجاز الشديد.

إن رد المجتمع الدولي على الهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة، كان عاجلا وحاسما. وفي ذلك، كان أعضاء الأمم المتحدة أكثر توحدا من أي وقت مضى. وقد زادت هيبة مجلس الأمن في هذه اللحظة التاريخية، ولكن معها زادت مسؤوليته، وإلى حد ما زاد نطاق عمله أيضا. وفي واقع الأمر، تغير فهمنا للأمن ذاته. والرسالة العامة واضحة: بما أن الأمن الدولي في مواجهة الجريمة العالمية يتطلب تحالفات أوسع نطاقا وعملا جماعيا يشارك فيه أكبر عدد ممكن من الدول، فإن الحاجة إلى مجلس تمثيلي بحق تصبح أكثر إلحاحا. وينبغي توسيع المجلس، وكذلك تحسين أساليب عمله.

وتعمل الجمهورية التشيكية مع العديد من البلدان على دفع جدول أعمال الإصلاح خلال سنوات المناقشات المطولة، سواء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية أو هذه الجلسة العامة. ونرى أن هناك اقتراحات كافية للإصلاح علينا الاختيار منها. واختيارنا هو ما نعتقد أنه في الإطار الواقعي للإصلاح.

إننا نعتقد أنه ينبغي توسيع مجلس الأمن في كل من الفئتين، ونحبذ أن يتم ذلك بخمسة مقاعد دائمة إضافية ومن أربعة إلى خمسة مقاعد غير دائمة إضافية، بما في ذلك مقعد واحد لأوروبا الشرقية. ونحن نحترم خيار تناوب المقاعد الدائمة لمناطق بعينها، لكن لا ينبغي إرغام أي منطقة أو بلد على قبول هذا المشروع.

وما زلنا نحبذ خفض المجالات التي يمكن أن يسري عليها حق النقض، ربما من خلال التزامات فردية من جانب الأعضاء الدائمين وخطوات أخرى لا تستلزم تعديل الميثاق بالضرورة.

في مجال أساليب عمل مجلس الأمن، نرحب ونؤيد عموما أي اقتراح معقول يرمي إلى تحقيق مزيد من الانفتاح والشفافية في عمل المجلس.

وسأقصر بياني على هذه الملاحظات المقتضبة – وليست هناك ضرورة ملحة للتطرق إلى تفاصيل المقترحات قبل حشد الإرادة السياسية وتهيئة المناخ المؤاتي للإصلاح. وأود أن أعرب عن الأمل في أن يساعد ذلك التماسك الجديد في العمل ضد الإرهاب في توليد هذا الزخم، وأن ينعكس قريبا في مزيد من التوحد في جهودنا من أجل الإصلاح. وسيكون إرشاد السيد الرئيس أساسي في هذا الصدد.

السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): لاحظ وفدي باهتمام كبير التقرير الذي قدمه الفريق العامل بشأن إصلاح مجلس الأمن، ونود أن نقدم آراءنا بشأن هذه المسألة.

إن المقترحات الداعية لزيادة عضوية مجلس الأمن وبالتالي ضمان تمثيل عادل لكافة المناطق تشكل جزءا أساسيا

من مداولات مجلس الأمن. كما أنها جزء لا يتجزأ من إضفاء طابع ديمقراطي على الأمم المتحدة ككل.

ونرى أن من الأهمية، في المقام الأول، أن يكون لدينا مفهوم صحيح لغرض إصلاح مجلس الأمن حتى يمكن لنا أن نتقدم في عملية الإصلاح بشكل سليم. فضمان التمثيل العادل في مجلس الأمن يعني دون شك زيادة عدد البلدان النامية في عضويته. ومع ذلك، فإن المناقشات الحالية بشأن الإصلاح تثير القلق فيما إذا كان إصلاح المجلس سيتم وفقا للغرض الأساسي لذلك.

لقد اعترفت جميع الدول الأعضاء بضرورة الإصلاح. ولكن نلاحظ بعض الأهداف المختلفة التي يراد تحقيقها وهي تبتعد عن غرض الإصلاح. وهناك بعض البلدان التي تهتم بالتخفيف من العبء المالي مع الحفاظ على امتيازاتها، بينما يسعى البعض الآخر للحصول على وضع مميز من خلال التلويح بالأموال دون أن تكون لديه أي مؤهلات سياسية. فإذا استمر السعي وراء هذه الأغراض الخاطئة دونما احترام للغرض الأصلي من إصلاح المجلس، فلن يتحقق الإصلاح لوقت طويل، بل وعندما يتم فلن يسهم بأي شكل في إقامة نظام دولي عادل.

ولكي يكون إصلاح مجلس الأمن سليما، لا بد من تسوية كل الأمور بتوافق الآراء من خلال المفاوضات الكاملة بين كل الدول الأعضاء. ويجب ألا تقبل أي ضغوط أو أعمال تعسفية في مناقشة المسائل المتعلقة بالإصلاح. وإذا لم يكن بوسعنا الاتفاق بشأن كل القضايا في وقت واحد، فبوسعنا أن نبدأ بالمسائل التي يمكن الاتفاق بشأنها بسهولة الواحدة تلو الأخرى. ولأن إصلاح مجلس الأمن هو مجرد جزء من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، فينبغي أن نعالجه في إطار القوة المتزايدة للجمعية العامة.

وهناك نقطة أساسية في مسألة توسيع تشكيل مجلس الأمن تتمثل في زيادة تمثيل البلدان النامية. ولأن تشكيل مجلس الأمن الذي تم على أساس عضوية الأمم المتحدة قبل ٤٠ عاما، ما زال قائما، حيث انضم أكثر من ٧٠ بلدا ناميا إلى المنظمة منذ ذلك الحين، فإن التشكيل الحالي لا يمكن أن يعبّر عن الواقع. وفي ضوء ذلك، يرى وفدي أن تمثيل البلدان النامية في مجلس الأمن سيكون تمثيلا كاملا إذا زاد عدد الأعضاء غير الدائمين.

ونرى أن من المناسب أن تناقش مسألة زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين والأعضاء الدائمين كل على حدة، مع إيلاء الأولوية لتوسيع العضوية غير الدائمة. ويرى وفدي أيضا أنه ينبغي توخي قدر أكبر من الحكمة فيما يتعلق بتوسيع العضوية الدائمة. إن توسيع المجلس لا يتطلب بالضرورة وجود مزيد من الأعضاء الدائمين.

وعلينا أن ننظر بعناية شديدة فيما إذا كان توسيع العضوية الدائمة سيؤدي حقا إلى المساعدة على إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة وتعزيز فعالية مجلس الأمن، أو سيؤدي إلى نتيجة عكسية. وعلاوة على ذلك، إذا تمت الموافقة على توسيع العضوية الدائمة، يجب أن تولى الأولوية إلى البلدان النامية.

بيد أن قيام أي بلد بتقديم ترشيحه كعضو دائم جديد، قبل التوصل إلى أي اتفاق بشأن توسيع العضوية الدائمة، سيكون بمثابة وضع العربة أمام الحصان. وعلاوة على ذلك، فإن النظر في منح العضوية الدائمة في مجلس الأمن إلى بلد لم يقم بإصلاح جرائمه الماضية ضد الإنسانية يتعارض والأهداف النبيلة لإصلاح المجلس.

ويأمل وفدي أن تؤدي المناقشة حول هذا البند إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن و إلى تعزيز دور

الأمم المتحدة، بما يتفق والمطالب والتطلعات المشروعة لأغلبية الدول الأعضاء.

السيد باكونياريفو (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أشيد بسلف السيد هان، السيد هاري هولكيري، وبرئيس الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، وبنائبي الرئيس، سفيري سري لانكا وأيسلندا، للجهود المتواصلة التي بذلوها لدفع عملنا بشأن هذه المسألة أثناء الدورة الماضية.

إن التقرير المقدم إلينا يعتبر انعكاسا جيدا لا لمجرد نتائج جهودهم الشخصية فحسب، وإنما لمساهمات الدول الأعضاء من أجل كفالة تحقيق تقدم في إصلاح مجلس الأمن.

ولقد أظهرت مداولات الفريق العامل على مدى السنوات الثماني الماضية أهمية إصلاح مجلس الأمن بغية جعله أكثر فعالية وقدرة على مواجهة التحديات المتزايدة لقرننا. فمناخ عدم اليقين الذي يسود حاليا في العلاقات الدولية يجعل من الملح أكثر فأكثر إجراء إصلاح شامل للمجلس، الذي هو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومدغشقر، شأنها في ذلك شأن الوفود الأخرى، ليس بوسعها أن تكتم قلقها إزاء القدر الضئيل من التقدم المحرز في العملية التي لا تزال تجري خلال السنين الماضية. ومما يؤسف له أن الزخم الذي أتاحته قمة الألفية وعززته الجمعية العامة لم يؤد إلى أي تقدم ذي شأن، بالرغم من المناشدة الواردة في إعلان الألفية لبذل المزيد من الجهد من أجل إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن.

ولذلك، ليس من المفاجئ أن تؤدي هذه الحالة إلى الملل والتشكك في احتمالات الاستمرار في هذا الطريق.

ومع ذلك، نشعر أنه بالرغم من استمرار المصاعب، فإن الإصلاح أمر لا غنى عنه إذا كنا نود حقا أن نعزز من فعالية المجلس، كما تود الدول الأعضاء أن تفعل بحماس. وعلاوة على ذلك، فإن مما لا يمكن إنكاره أنه ليس بإمكان مجلس الأمن أن يكسب المصداقية وينال الثقة من المجتمع الدولي إلا إذا أصبح أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية ومساءلة.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن هيكل وتكوين مجلس الأمن حاليا لا يعكسان الحقائق السياسية والاقتصادية والديموغرافية لزماننا. وبالرغم من التغييرات التي جرت في التشكيل العالمي، فقد ظل الأعضاء الدائمون دون تغيير، مع ما يرافق ذلك المركز من امتيازات. أما البلدان النامية التي تمثل غالبية الصورة العالمية الجديدة، فقد أصبحت مهمشة وما عليها إلا أن تقبل بالقرارات التي يتخذها نادي مجلس الأمن المصغر.

إن هذه الحالة الشاذة لا بد وأن نستخلص منها عن طريق توسيع عضوية مجلس الأمن في كل من الفئتين – الدائمة وغير الدائمة – بالاستناد إلى التوزيع الجغرافي العادل وفي إطار توازن كاف بين الشمال والجنوب وبين البلدان النامية والصناعية. فأفريقيا التي تمثل ربع الأعضاء، لا بد وأن يكون لها عضوان دائمان إضافيان وعضوان إضافيان غير دائمين في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

وترحب مدغشقر بوجود اتفاق عام على فكرة توسيع المجلس، إلا أنها تأسف لعدم وجود توافق في الآراء بشأن الترتيبات العملية لتحقيق ذلك. ويأمل وفدي بأن يتوصل الفريق العامل، في سياق هذه الدورة، إلى أرضية مشتركة يمكن على أساسها التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الجانب الأساسي من الإصلاح.

وأنتقل الآن إلى حق النقض فأقول إن المناقشة التي أجريت بشأن هذا الموضوع في كل من الفريق العامل والجلسات العامة، قد أظهرت أن الغالبية العظمى من الدول تعتبر أن حق النقض هو حق تمييزي و لم يعد يتناسب مع الزمن، وبالتالي فإنه يجب تضييق نطاقه تمهيدا لإلغائه. وينبغي ألا يكون لحق النقض الذي يمارس في انتهاك لمبدأ المساواة بين الدول في السيادة ومبدأ الديمقراطية، مكان في مجلس للأمن يسعى إلى تحقيق الفعالية والمشروعية.

ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن، ينبغي أن تفضي إلى إلغاء حق النقض، الذي بدونه يكون أي تغيير لا معنى له. وريثما يتم إلغاء حق النقض، ينبغي أن يقتصر استعماله على الفصل السابع من الميثاق. وفي هذا السياق، من الجوهري أن نتصور إمكانية قيام الجمعية العامة باشتراط تقديم إيضاحات للطريقة التي يجري فيها استعمال حق النقض في بعض الحالات، لتفادي إساءة استعمال هذا الحق.

إن وفدي إذ يأخذ في الحسبان الاعتبارات السياسية التي ينطوي عليها استعمال حق النقض، يؤيد فكرة إجراء مناقشة موضوعية بشأن هذه المسألة مع الأعضاء الدائمين، من أجل التوصل، بالتنسيق معهم، إلى صيغ يمكن أن تساعدنا على الخروج من هذا المأزق.

وتعتبر الشفافية، كما ألمحت إلى ذلك وفود أخرى، من التدابير الهامة في الابتكارات المتعلقة بأساليب عمل المجلس. ويرحب وفدي، في إطار هذا الموضوع، بالجهود التي يضطلع بها أعضاء المجلس لزيادة عدد الجلسات المفتوحة، مع أنها لا تزال أقل من عدد الجلسات السرية. ويأمل وفدي بأن يحافظ المجلس على هذا الاتجاه الذي يأتي في الوقت المناسب نحو الانفتاح من أجل تعزيز الشفافية في عمله.

ونظرا للمسؤولية الجماعية والمشتركة التي تتحملها الدول الأعضاء كافة في صون السلم والأمن الدوليين، فإن وفدي يعتبر أن مداولات المجلس لا تكون فعالة إلا بقدر ما تتيح الفرصة للتفاعل بينه وبين الدول غير الأعضاء في المجلس.

وبهذه الروح يرغب وفدي في إجراء مناقشة أكثر انفتاحا لعملية اعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يتصدى لموضوع ذي أهمية حيوية للمجتمع الدولي. فتنفيذ ذلك القرار يتطلب تعاونا من جميع الدول الأعضاء.

إن إصلاح مجلس الأمن يؤثر على المصالح الحيوية لجميع الدول الأعضاء وله دور حاسم في مستقبل تطوير الأمم المتحدة. ولذا فاستمرار الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق نهائي على كلية التدابير المتوخاة لإصلاح المجلس، أصبح مهمة عاجلة لا يمكننا تأجيلها، وواجبا أخلاقيا لا يجب أن نتنصل منه.

ولدينا ثقة في أن الفريق العامل سيثبت بتوجيهات الرئيس هان أنه ند للمهمة التي كلف بها وأنه يكفل سيادة روح التساهل والتعاون.

إن مستقبل منظمتنا ومستقبل البشرية عرضة للخطر.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أُعرب عن تقدير وفدي للسيد هاري هولكيري، الرئيس السابق للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن، ولسفيري سري لانكا وأيسلندا نائبي رئيس الفريق العامل، لما يبذلونه من جهد لا يكل بغية رفع المناقشات بشأن إصلاح المجلس قدما.

أما كيفية دفع المناقشات التي بدأناها في هذه القضية في عام ١٩٩٣ فهي أهم مسألة مطروحة اليوم. وهذا هو السؤال الذي تطرحه وفود كثيرة ولعلي أقول، ومعها حق. فنحن نرى أن من الأمور المحبطة أننا لا نزال نواجه مأزقا، وخاصة بعد أن قضينا ذلك الوقت الطويل وبذلنا الطاقة والجهد لسنوات طويلة على أمل التوصل إلى اتفاق عام على حل نهائي نقدمه إلى الجمعية العامة. وبالنسبة لكثيرين فإن هذا الإحباط يثير اهتماما متضائلا بقضية إصلاح المجلس. وحسب تقييم كثير من الوفود بحق فإن المأزق الحالي نتيجة انعدام الإرادة السياسية اللازمة، وللقيادة من جانب معظم أعضاء مجلس الأمن المسؤولين. ونحن نرى أنه لن يمكن بغير هذه الإرادة دفع إصلاح المجلس قدما. ويقلقنا بالغ القلق أن هذا المأزق يقوض الثقة في مجلس الأمن الذي هو الجهاز المسؤول الأول عن صون السلم والأمن الدوليين.

وإصلاح مجلس الأمن ليس مجرد إعادة هيكلة لجهاز. إنه يتجاوز ذلك كثيرا. كما أنه يمثل أهم مسألة في العلاقات الدولية. وكما لاحظ الأمين العام باقتدار في تقريره لقمة الألفية، فإن التشكيل الحالي للمجلس لا يمثل بالكامل طابع عالمنا المعولم أو احتياجاته. ولذا فاستمرار المأزق يديم الوضع الشاذ للمجلس في الحالة الدولية المعقدة والصعبة التي نواجهها اليوم.

وعندما اجتمع وزراء خارجية ١٠ بلدان أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في هانوي في تموز/يوليه من هذا العام، شددوا على ضرورة تعزيز الطابع التمثيلي وطابع الفعالية والشفافية والمساءلة للمجلس عن طريق الجهود التي نبذلها لإصلاحه. وكما يتبين من حالة العالم اليوم فإن المجلس بحاجة إلى تعزيز هذه الصفات كي يستطيع التعامل مع قضيتي السلام والأمن الجديدتين والمعقدتين.

وبالنسبة للطابع التمثيلي لا يمكن للمرء أن يُنكر أن عضوية ١٥ بلدا لا يمكن أن تمثل بشكل كاف ١٨٩ بلدا في المنظمة. ومهما حاولنا جاهدين أن نراعي عن كثب مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في انتخاب أعضاء المجلس الجدد غير الدائمين فإن صغر العضوية يترك مناطق إقليمية ودون إقليمية إما ناقصة التمثيل وإما غير ممثلة على الإطلاق.

ولذا فمن المتفق عليه عموما أنه لا بد من توسيع عضوية المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة لتعزيز طابعه التمثيلي. وفي ظل هذا الاتفاق العام تصبح المسألة العاجلة والأهم التي تستحق اهتمامنا الفوري، في نظر وفدي، هي الحجم الكلي للمجلس الجديد، والقضايا المتصلة بذلك من عدد المقاعد الجديدة التي تنشأ، والبلدان التي تشغلها. ولا بد لمسألة الحجم، بسبب صلتها بتوزيع الأعضاء الدائمين وغير الدائمين الجدد بين المناطق، أن تُبحث على أنها مسألة ذات أولوية قصوى، إذا كنا نريد أن نرى تقدما في مناقشاتنا الراكدة الآن. ولئن تباينت الآراء بشأن الحجم الكلي للمجلس الموسع، فإننا نرجو أن يمكننا التحلي بشيء من المرونة في كل الجوانب من أن نصل إلى شكل واقعي تمثيلي وفعال في آن. ونعتبر أن التوصل إلى اتفاق على الحجم ييسر كثيرا مرحلة مناقشاتنا التالية لكيفية توزيع المقاعد الجديدة على المناطق. ولذا فأمامنا قضية كبيرة ألا وهي تركيز مساعينا الجديدة على هذه المسألة الأساسية.

وفيما يتعلق بفعالية المجلس وشفافيته فإن من الأمور المشجعة أن أُحرز بعض التقدم في مسألة أساليب عمل المجلس. ومن دواعي سرورنا أيضا أن ذلك التقدم انعكس في ممارسات المجلس الفعلية وأنه أصبح يبحث في بعض المقترحات المفيدة. وهذه تطورات نرحب بها.

ونحن نرى أن علينا أن نلتمس السبل والوسائل لإضفاء الطابع المؤسسي على ما قُدم من اقتراحات ليكون

عمل المجلس فعالا وشفافا. كما نرى أن مواصلة تحسين أساليب عمل المجلس وزيادة انفتاحه على أعضاء المنظمة يجعلان مناقشاتنا بشأن إصلاح المجلس ممارسة تستحق ما يُبذل فيها من جهد. وهذا يوجه أيضا رسالة هامة إلى المجتمع الدولي مفادها أن جهودنا الدؤوبة لتحديث المجلس قد أثمرت بالنسبة لجوانب معينة.

إن مجلس الأمن يستمد ولايته من مجموع أعضاء المنظمة الذين يوافقون على الوفاء بأي التزام ينبع من قرار يتخذه مجلس الأمن. وفعالية المجلس في مهمته الأولى تعتمد لذلك على التنفيذ الكامل والإرادي من جميع أعضاء المنظمة لقراراته ذات الصلة. ويتطلب تقسيم الالتزامات بين المجلس وغير أعضائه على النحو المبين في الميثاق أن يفي مجلس الأمن بنصيبه من الالتزامات. وهذا النصيب يشمل أن يكون متنبها للتهديدات للسلم والأمن الدوليين؛ وأن يتخذ التدابير الضرورية وفقا لأحكام الميثاق؛ وأن يكفل أن تنفذ القرارات التي يتخذها تنفيذا كاملا؛ وأخيرا وليس آخرا أن يكون مسؤولا أمام أعضاء المنظمة الذين هم في الواقع مصدر الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمجلس.

وفيما يتعلق بمساءلة المجلس، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به من أجل تحسينها، رغم أن آلية التقرير السنوي واللجوء إلى عدد أكبر من الإحاطات الإعلامية من رئيس المجلس إلى غير الأعضاء في المجلس وعقد عدد أكبر من الجلسات المفتوحة كانت وسائل مفيدة لما يضطلع به المجلس بالنيابة عنا بمقتضى المادة ٢٤ من الميثاق. وستتعزز كثيرا مساءلة المجلس إذا أنشئ عدد أكبر من القنوات الرسمية بين المجلس والجمعية العامة، بالإضافة إلى التدابير التي تتخذ لسد الفجوة، للتخفيف من قلقنا إزاء زيادة معرفتنا بأعمال المجلس. وفي هذا الصدد، فإن التقارير الخاصة المعنية بالقضايا التي يهتم بها الأعضاء اهتماما خاصا يمكن أن تكون وسيلة فعالة، رغم أن هذا سيشكل عبئا إضافيا على جدول أعمال المجلس المثقل بالفعل. ومع ذلك، فإن هذه الآلية ستعزز الثقة في المجلس تعزيزا كبيرا.

وهناك شعور عام بأنه نظرا للاستمرار في توقف العملية، فقدنا الزخم الذي ابتدعناه على مدى الأعوام العديدة الماضية. ونظرا لأن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء ترغب في التوصل إلى إصلاح مجلس الأمن في تاريخ قريب، كما جرى تأكيده من جديد في مؤتمر قمة الألفية، فمن المهم إلى أقصى حد أن نحث الدول الأعضاء من جديد على الاهتمام بقضية إصلاح المجلس. ومن طرق الاضطلاع بذلك أن نستكشف الطرق لتعزيز الكثير من المقترحات القيمة المطروحة على المائدة، بينما نحاول التوصل إلى حجم للمجلس يقبله الجميع، بما في ذلك الأعضاء الدائمون. ونعتقد أن هذا النهج الموازي سيكون نافعا في تحقيق شيء ملموس من مناقشاتنا التي استغرقت سنوات، في حالة عدم التمكن من إحراز تقدم بشأن زيادة عدد أعضاء المجلس.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل على حاله في الوقت الذي يجري فيه إضفاء الصبغتين الليبرالية والديمقراطية على العمليات الاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء العالم. إن أهمية المجلس وشرعيته لن تستمر إن لم يتفق تشكيله وسلطاته مع تغيرات العصر ومبادئ الديمقراطية. وكما ذكرنا في العام الماضي، فإن نجاحنا في إصلاح المجلس سيكون بمثابة تحقيق الديمقراطية الأصلية في الأمم المتحدة. ورغم أننا نقدر المنجزات التي تحققت في مساعينا لإصلاح الأمم المتحدة، فلن يكون هذا النجاح حقيقيا إن لم نتمكن من حسم مسألة زيادة عدد أعضاء المجلس. ولن يمكن حل هذه المسألة إلا إذا ركزنا على مسألة حجم المجلس وتحلينا بالروح التوفيقية في مساعينا الجديدة لإحراز التقدم في مناقشاتنا في المستقبل. وسيواصل وفد بلادي تعاونه مع الوفود الأخرى بروح التوفيق لإنجاز أقصى ما يمكن من النجاح لجهودنا المشتركة.

وغياب النجاح الواضح في هذه المهمة الضخمة للأمم المتحدة يمكن أن يُلحق ضررا كبيرا بمصداقية مجلس الأمن.

السيدة أوغنيا نوفاتش (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): ما برح هذا الموضوع مدرجا على جدول أعمالنا لثماني سنوات. وطيلة هذه السنوات ونحن جميعا ندرك أن التغيرات الأساسية التي حدثت في العلاقات الدولية منذ إنشاء الأمم المتحدة، قبل أكثر من ٥٠ عاما، تتطلب تغيرا موازيا في تشكيل مجلس الأمن وعمله. ورغم أن كثيرا منا كان على استعداد لاتخاذ بعض الخطوات في هذا الاتجاه، إلا أن البعض ظل محجما.

ورغم أننا قد ناقشنا هذه المسألة أثناء فترة طويلة، إلا أنه لا تزال هناك خلافات كثيرة بيننا. وفي نفس الوقت، جرى الاضطلاع بعمل هام ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نواصل البناء عليه. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالإسهام الذي قدمه للإصلاح السيد هولكيري، الرئيس السابق، والسفيران دي سارام وانغولفسن، نائبا رئيس الفريق العامل. ونتطلع إلى العمل مع الرئيس ونوابه في العام القادم. ومع ذلك، ندرك أنه لا يمكن إحراز تقدم ملموس بدون توفر الإرادة السياسية الواضحة من جانب جميع الدول الأعضاء. ولهذا، نرى أننا يجب ألا نستثني فكرة نقل هذه العملية إلى مستوى سياسي أعلى في الوقت الملائم.

وموقف كرواتيا معروف تماما. ولهذا، فلن أكرر سوى خطوطه الرئيسية العريضة. نؤمن أنه يجب توسيع المجلس بفئتي عضويته بحيث يعكس التغيرات في الشؤون الدولية. وفي هذا الصدد، نؤيد إنشاء خمسة مقاعد دائمة جديدة. اثنان منها للبلدان الصناعية وثلاثة للبلدان النامية. وفيما يتعلق بإمكان التناوب في هذه المناصب، نعتقد أن يُترك الأمر للمناطق لكي تتخذ قرارا بشأن هذا الترتيب بموافقة كل دولة عضو معنية. وفيما يتعلق بمسألة المقاعد غير الدائمة، نؤيد فكرة إضافة أربعة مقاعد يُخصص مقعد منها لكل من المنطقة الأفريقية والآسيوية ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومقعد لمنطقة شرق أوروبا. وبهذه الطريقة نؤيد زيادة عدد الأعضاء في المجلس إلى حد أقصى قدره ٢٤ مقعدا.

وفيما يتعلق بحق النقض، نحبذ إلغاءه، كما يحبذ ذلك عدد من الدول الأعضاء الأخرى، بحجة أنه ليس طريقة ديمقراطية لصنع القرار. ومع ذلك، إن لم يسمح الواقع السياسي للمفاوضات بأن تسير في هذا الاتجاه، فسنؤيد خفض قوة حق النقض واستخدام ما يُسمى بحق النقض المزدوج.

ونوافق جميعا على أنه ينبغي أن تكون أساليب عمل مجلس الأمن أكثر شفافية وديمقراطية. ونثني على المساعي التي بذلها مؤخرا بعض رؤساء مجلس الأمن لتبادل الآراء على نحو منتظم مع الدول غير الأعضاء فيما يتعلق بالمسائل التي يناقشها مجلس الأمن، وخير مثال على ذلك عقد الجلسات مع البلدان المساهمة بقوات في بعثات حفظ السلام. ومع ذلك، هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به، ليس في مجال الشفافية وتحسين طرق العمل في مجلس الأمن فحسب، بل في تحسين تنسيق العمل في جميع الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة على أساس النهج التعددي الجديد لحفظ السلام وبناء السلام.

واليوم، عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة، عندما نتحد جميعا في المكافحة المشتركة ضد الإرهاب، يجب أن نستخدم هذه الروح الإيجابية من التعاون والاحترام لمنظمتنا بوصفها الرائد العالمي في الكفاح من أجل تحقيق هدفنا في تحريك عملية إصلاح مجلس الأمن إلى الأمام. وجائزة نوبل التي مُنحت لمنظمتنا تثبت أننا على المسار

الصحيح، وتمنحنا زخما إضافيا لإكمال جدول الأعمال المطروح أمامنا، الذي لم يكتمل بعد.

السيد نصر الدين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن امتناننا للسيد هاري هولكيري، سلف الرئيس، الذي كان مثاليا بالتزامه الصارم بعمل الفريق العامل مفتوح العضوية. ونشكره ونائبي الرئيس وأعضاء المكتب على بذل قصارى جهدهم لضمان استمرار التزام الفريق العامل بولايته.

والتقرير المعروض علينا دليل على الجهود المبذولة لمعالجة جميع القضايا المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، لا يزال الفريق العامل مفتوح العضوية يواجه طريقا مسدودا بالنسبة للقضايا الرئيسية.

ومما أثار قدرا أكبر من الإرباك أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية لم يتمكن ثانية من التصدي لمشاكل من قبيل حق النقض أو الحجم النهائي لمجلس أمن موسع.

إن هذه الجمعية اعترافا منها بالحاجة إلى إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة، اتخذت القرار ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وقد فعلت ذلك لأن الزيادة الكبيرة في عدد الأعضاء في الأمم المتحدة وخاصة زيادة عدد الأعضاء من البلدان النامية، علاوة على التغيرات الجارية في العلاقات الدولية، قد اقتضت إعادة النظر في تشكيل مجلس الأمن.

ويدرك وفدي أن أي قرار نهائي بشأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يتخذ على أعلى مستوى سياسي. إلا أن هذا يعني أن ذلك القرار لا بد وأن ينبثق عن المداولات الفنية للفريق العامل المفتوح باب العضوية ومن توصياته.

ومن الناحية العملية، فإن الجمود الحالي يعني أن كثيرا من الدول الأعضاء، ولا سيما من البلدان النامية، ليس بوسعها أن تبرر استمرار المشاركة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ومن المؤكد أنه من الصعب علينا أن يكون الفريق العامل لدينا انعكاسا بالفعل للهيئة التي يحاول إصلاحها – أي ناد غير تمثيلي يترأس ويتحكم في أمور ذات أهمية بالنسبة لنا.

ونحن مقتنعون بأن الافتقار إلى مشاركة البلدان النامية، وخاصة البلدان الأفريقية، لا يرجع إلى انعدام الاهتمام بأهمية إصلاح مجلس الأمن أو إلى تقلص الاهتمام به. بل على العكس، ففي المناسبات التي كان الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن يبدون فيها بعض المرونة، كانت المناقشات داخل الفريق العامل تتسم بالحيوية وتدعو إلى الاهتمام. ولذلك يمكن الافتراض بأن وفود البلدان النامية تكون أكثر استعدادا للمشاركة في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية إذا ما توقعت إحراز بعض التقدم الملموس في المداولات.

وقد قرر زعماؤنا السياسيون في جمعية الألفية أنه

> ”يجب أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، والاضطلاع بهذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف“. (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٦)

ومن أجل ترجمة هذه القيم المشتركة إلى أعمال، حددت القمة أهدافا أساسية توليها اهتماما خاصا منها ”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“. (المرجع ذاته، الفقرة ٣٠)

إن المقارنة بين هذا الإعراب الكاسح عن الحاجة لإصلاح مجلس الأمن الذي أُبدي منذ سنة واحدة فحسب، وبين الجمود الحالي تفضي بالمرء لأن يخلص إلى أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية يجازف بفقدان مصداقيته.

وفي رأينا أن الجمعية العامة لا ينبغي أن تكتفي بمجرد تفويض الفريق العامل بمواصلة الاستمرار في المهمة وحسب. كذلك لن يكون من المجدي استعراض الولاية الحالية للفريق العامل المفتوح باب العضوية وأساليب عمله، لأنه من المحتمل إلى حد بعيد أن يترتب على هذا الاستعراض إثارة مناقشة عقيمة حول إصلاح الفريق العامل المفتوح باب العضوية وليس إصلاح المجلس.

وفي الجلسة الختامية للمناقشة العامة في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، أشار رئيس الجمعية العامة ورئيس الفريق العامل السيد هاري هولكاري، إلى أن كثيرا من وزراء الخارجية قد استجابوا لطلبه بتقديم المساعدة فيما يتعلق بسبل تكثيف الجهود لإصلاح مجلس الأمن، كما نص على ذلك في إعلان الألفية. وقد لاحظ أن كثيرا من الوزراء قد اعترفوا بأن الفريق العامل قد أحسن العمل كمحفل تمهيدي للمناقشة، إلا أن الأوان ربما يكون قد آن للبحث في سبل أخرى لدفع العملية قدما إلى الأمام.

وقد طرح السيد هولكاري أيضا نقطة هامة مفادها أنه لكي نحل مشكلة الجمود ونحافظ على قوة الدفع التي حققتها قمة الألفية، ينبغي أن تنتقل الدول الأعضاء من مرحلة المناقشات إلى مرحلة المفاوضات. ويتضح من جديد أنه يتعين نقل المشكلة إلى مستوى سياسي أعلى، لأن الخبراء الفنيين في الفريق العامل مفتوح باب العضوية غير قادرين فيما يبدو على إنجاز مهمة التفاوض بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وإذا كنا نرغب في تحقيق نتائج لها وزنها، ففي رأي جنوب أفريقيا أن الدورة المقبلة للفريق العامل المفتوح باب العضوية ينبغي أن تُكرس لكفالة مواكبة العمل الفني للفريق للإرادة التي أعرب عنها زعماؤنا في قمة الألفية. ونظرا لأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية غير قادر فيما يبدو على تحقيق ذلك بمفرده، فمن الواضح إذن أنه قد آن الأوان للبلدء بالحوار السياسي الرفيع المستوى الذي اقترحه السيد هولكاري بغية المضي بالعملية قدما إلى الأمام.

وإننا نتطلع إلى التعاون مع الرئيس هان في عمله الهام في الدورة المقبلة.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أوجه اهتمام الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/56/3/Add.1، التي تشمل الفترة من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر حتى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والتي جرى توزيعها على الدول الأعضاء في القاعة عصر اليوم. وقوائم المتكلمين مفتوحة بالنسبة للبنود الواردة في الوثيقة A/INF/56/3/Add.1.

وسيجري إبلاغ الجمعية العامة في الوقت المناسب بمواعيد النظر في البنود الأخرى من جدول الأعمال فضلا عن أي إضافات أو تغييرات.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.